





بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله الغني بكماله، الحكيم في أفعاله، حمداً كثيراً طيباً كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وجب وجوده فافتقر إليه العالم لإمكانه، وتعالى جده فلا يدرك كنهه جلاليه، وعمّ جوده فتجلى عليهم بجماله، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه، سيدنا محمد مصطفى من رسله وأوليائه، وعلى آله وصحبه وتابعيههم بإحسان إلى يوم لقائه.

وبعد:

فهذه رسالة نافعة، هي في بابها جامعة، صنّفها العلامة المحقق المعقولي، الدّراكة المدقق الأصولي، أحمد بن سليمان بن كمال باشا، المتوفى سنة (٩٤٠هـ)، رحمه الله تعالى، في مسألة علة افتقار الممكن إلى الواجب، أو احتياج المفعول إلى الفاعل.

وقد جعل سؤالاً وجّه إليه بالقاهرة، عن وجه الجمع بين ما يروى منسوباً إلى النبي ﷺ أنه قال: «الفقر فخر»، وما يروى من أن «الفقر سواد الوجه في الدارين»<sup>(١)</sup>، جعله مدخلاً للبحث في المسألة المذكورة ومناقشتها.

وإذا استثنينا بضعة أسطر في طليعة الرسالة تكلم فيها المصنّف عن معنى

(١) ولا تصح نسبتهما إلى النبي ﷺ، كما هو بيّنه في التعليق عليهما أول الرسالة.

الخبرين المذكورين، فالرسالة بعد ذلك كلامية محضة، لا تمس الحديث من قريب أو بعيد.

ومن هنا يظهر أن بطلان نسبة الخبرين المذكورين إلى النبي ﷺ لم تنقص من قيمة الرسالة، ولم تقلل من أهميتها، لِمَا أنهما كانا مدخلا إلى المسألة المبحوثة فيها، لا أنها بُنيت عليهما.

وهذه الرسالة الثانية للمُصنّف من أربع رسائل له أفردّها في مبحث الإمكان، وقد سبقَتْها واحدة، وتتلوها اثنتان في هذا المجموع بإذن الله.

وقد اختلف المتكلمون والفلاسفة في علة احتياج المفعول إلى الفاعل، أي: في علة احتياج العالم إلى الله تبارك وتعالى، أهو محتاج إليه لحدوثه أم لإمكانه؟ فذهب المتقدمون من المتكلمين إلى الأول، والفلاسفة إلى الثاني.

ولتوجّه إشكال قويّ على الأول، وسيأتي ذكره في الرسالة، افترق المتأخرون من المتكلمين إلى ثلاث فِرَق: منهم مَنْ تمسّك بقول المتقدمين وأجاب عن الإشكال، ومنهم مَنْ عدّل عن قولهم وأخذ بقول الفلاسفة، ومنهم مَنْ توسّط فجمع بينهما وقال: إنّ العلة هي الإمكان والحدوث معاً، أو هي الإمكان بشرط الحدوث.

والمُصنّف من الفريق الثاني، أعني: مَنْ عدّل عن قول المتكلمين وأخذ بقول الفلاسفة في أنّ العلة هي الإمكان لا الحدوث، وأفردَ هذه الرسالة لبيان ذلك، فعرض فيها أولاً الاختلاف في المسألة مع تحرير محلّه، وناقش القول بأنّ العلة هي الحدوث، وأتبّع بالاستدلال على أنّ العلة هي الإمكان.

هذا، والرسالة ثابتة النسبة إلى المصنّف جزماً، فأسلوبه فيها ظاهر، وعباراته فيها موافقة لما يُردّد في رسائله الأخرى<sup>(١)</sup>، وقد نقل طرفاً من طليعتها الزين المناوي<sup>(٢)</sup> (ت ١٠٣١هـ) وعزاها إلى المصنّف، وأحال المصنّف نفسه عليها في رسالته في استناد القديم الممكّن إلى المؤثّر.

وبه يظهر أنّ ذكر حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) لها<sup>(٣)</sup> دون تصريح بمؤلّفها لا يُعكّر على نسبتها إلى المصنّف.

وقد اعتمدت في تحقيقها على ثلاث نُسَخ خطية، الأولى: نسخة مكتبة أبا صوفيا، ورمزت إليها بالحرف (أ)، والثانية: نسخة مكتبة جامعة إسطنبول، ورمزت إليها بالحرف (ج)، والثالثة: نسخة مكتبة لآل لي، ورمزت إليها بالحرف (ل).

وأما عنوانها فقد خَلَّت عنه النسخة (أ)، وجاء في (ج) بلفظ: «هذه رسالة معمولة في تحقيق الفقر فخري»، وفي (ل): «هذه رسالة في بيان قوله عليه السلام: «الفقر فخري»، وكذا ذكرها حاجي خليفة، لكن دون لفظة «بيان». فأثبت ما في (ل)، وهو لا يُنافي ما في (ج)، بل يضبطه.

ونظراً إلى أن العنوان المذكور ولأنه لا يُعبّر عن محتوى الرسالة فقد أضفت إليه عنواناً فرعياً أفدّته ممّا ذكره المصنّف في رسالته في استناد القديم الممكّن إلى المؤثّر، حيث أحال على هذه الرسالة بقوله: «والتفصيل المُشبع

(١) ومنها قوله: «كما لا يخفى على من تتبّعها وأنصف، وبالتجنّب عن التعسف أنصف»، وقوله: «غفل عنه كثير ممن حُسِنَ الظنُّ بشأنه»، وقوله: «وقد عرفت أن التشويش في الفهم لا في المفهوم».

(٢) في «فيض القدير» (٤ / ٤٦٤).

(٣) في «كشف الظنون» (١ / ٨٨٠).

في هذا المقام في رسالتنا المعمولة في تحقيق أن التعلُّق بالغير فيم؟ وأن الحاجة إليه بـم؟، فأثبتته تحت العنوان الرئيس مُستَبِدلاً لفظة «تعلُّق الممكن» بلفظة «التعلُّق» زيادة في التوضيح.

والحمد لله في البدء والختام، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خير الأنام.

**المُحَقِّق**

\*\*\*

## بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(١)</sup>

الحمدُ لِمَنْ ذَاتُهُ تَعَالَى بِكَمَالِ الْغِنَى أَحَقُّ وَأَوْلَى، وَمَا سِوَاهُ بِتُقْصَانِ الْفَقْرِ الْيُسْرُ  
وَأُخْرَى، وَالصَّلَاةُ عَلَى مَنْ افْتَخَرَ بِوُجُودِهِ الْكَامِلِ أَكْمَلُ الْمَوْجُودَاتِ، وَهُوَ قَدْ اتَّخَذَ  
لِنَفْسِهِ الْفَقْرَ فَخْرًا<sup>(٢)</sup>.

وبعدُ:

فإِنِّي سُئِلْتُ فِي مُدَّةِ إِقَامَتِي بِالْقَاهِرَةِ<sup>(٣)</sup> الطَّاهِرَةِ عَنِ الْأَدْنَسِ، عَنْ أَنَّ الْفَقْرَ

(١) زاد في (ج): «وبه نستعين»..

(٢) يُرِيدُ مَا رَوَى مِنْ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «الْفَقْرُ قُخْرِي، وَبِهِ افْتَخَرَ»، وَلَكِنَّهُ بَاطِلٌ لَا يَصِحُّ، فَقَدْ اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ  
جَمَاعَةٍ مِنَ الْحَفَازِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لَا أَصْلَ لَهُ، وَمِنْهُمْ الصَّغَانِيُّ وَابْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ حَجَرٍ  
وَالسَّخَاوِيُّ وَعَلِي الْقَارِي. انظر: «الموضوعات» للصَّغَانِيِّ (ص: ٥٢) برقم (٧٧)، و«مجموع  
الفتاوى» لابن تَيْمِيَّةَ (١١٧ / ١١) و(١٢٣ / ١٨)، و«المقاصد لحسنة» للسَّخَاوِيِّ (ص: ٣٠٠)  
برقم (٧٤٥)، و«الأسرار المرفوعة» لعلِّي الْقَارِي (ص: ٢٥٥) برقم (٣٢٠)، و«المصنوع» له  
(ص: ١٢٨) برقم (٢٠٧).

(٣) وَكَانَتْ رَحَلَتُهُ إِلَيْهَا سَنَةَ (٩٢٢هـ)، قَالَ التَّيْمِيُّ فِي «الطبقات السنية» (١ / ٤١١): «دَخَلَ ابْنُ كَمَالٍ  
بَاشَا إِلَى الْقَاهِرَةِ صُحْبَةَ السُّلْطَانِ سَلِيمِ خَانَ بْنِ بَايَزِيدِ خَانَ، حِينَ أَخَذَهَا مِنَ الْجَرَاسَةِ، وَكَانَ إِذْ ذَاكَ  
قَاضِيًا بِالْعَسْكَرِ الْمَنْصُورِ، فِي الْوَلَايَةِ الْمَذْكُورَةِ.  
وَأَجَازَ لَهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ بِهَا، وَأَفَادَ وَاسْتَفَادَ، وَحُصِّلَ بِهَا عِلْمٌ الْإِسْنَادِ، وَشَهِدَ لَهُ عُلَمَاؤُهَا  
بِالْفَضَائِلِ الْجَمَّةِ، وَالْإِتْقَانِ فِي نَاسِثِ الْعُلُومِ الْمُهِمَّةِ».

مَعَ كَوْنِهِ سَوَادَ الْوَجْهِ فِي الدَّارَيْنِ<sup>(١)</sup> كَيْفَ كَانَ فَخْرَ مَفْخَرِ النَّاسِ<sup>(٢)</sup>؟  
فَقُلْتُ فِي جَوَابِهِ: إِنَّ كَوْنَ الْفَقْرِ سَوَادَ الْوَجْهِ جِهَةٌ مَذْحٌ لَا جِهَةٌ ذَمْ، فَلَا يُنَافِي  
الْاِفْتِخَارَ بِهِ، بَلْ يُسَاعِدُهُ.

وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْوَجْهِ ذَاتُ الْمُمَكِّنِ، فَإِنَّ إِطْلَاقَ الْوَجْهِ عَلَى الذَّاتِ  
شَائِعٌ سَائِعٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، كَمَا يُقَالُ: أَكْرَمَ اللَّهُ وَجْهَكَ، أَي: ذَاتَكَ. وَمِنَ الْفَقْرِ  
اِحْتِيَاجُهُ فِي وَجُودِهِ وَسَائِرِ الْكِمَالَاتِ الْمُتَفَرِّعَةِ عَلَيْهِ إِلَى الْغَيْرِ.  
وَكَوْنُ ذَلِكَ اِلْحْتِيَاجِ سَوَادَ وَجْهِهِ عِبَارَةٌ عَنْ لُزُومِهِ لِدَاتِهِ فِي الدَّارَيْنِ، أَي:  
فِي الدَّارِ الدُّنْيَا وَالدَّارِ الْآخِرَةِ، بِحَيْثُ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ، كَمَا لَا يَنْفَكُ السَّوَادُ عَنْ  
مَحَلِّهِ أَصْلًا<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّهُ مِنْ بَيْنِ الْأَلْوَانِ مُتَمَازٌ بِتِلْكَ الْخَاصِيَّةِ، وَلِذَلِكَ شُبِّهَ اِلْحْتِيَاجُ  
الْمَذْكُورُ بِهِ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ: لَوْلَا ذَلِكَ الْفَقْرُ فِي ذَاتِ الْمُمَكِّنِ لَمَّا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى  
الْغَيْرِ؛ إِذْ حَيْثُ يَلْزُمُ أَنْ يَكُونَ مُمْتَنِعًا بِالذَّاتِ؛ لِاسْتِحَالَةِ التَّعَدُّدِ فِي الْوَاجِبِ بِالذَّاتِ،  
وَالْمُتَمَتِّعُ بِالذَّاتِ لَا يَقْبَلُ الْحَاجَةَ إِلَى الْغَيْرِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمُمَكِّنُ مُحْتَاجًا إِلَى الْغَيْرِ  
لَمَّا كَانَ قَابِلًا لِلِاسْتِيفَاضَةِ مِنَ الْغَيْرِ، فَقَبُولُهُ الْفَيْضَ أَثَرُ ذَلِكَ الْفَقْرِ، وَدَوَامُ ذَلِكَ الْقَبُولِ  
بِدَوَامِهِ.

وَمِنْ هُنَا اتَّضَحَ أَنَّ كَوْنَهُ سَوَادَ الْوَجْهِ فِي الدَّارَيْنِ جِهَةٌ مَذْحٌ لَهُ، لَا جِهَةٌ ذَمْ.

(١) يُرِيدُ مَا رُوِيَ مِنْ أَنَّ «الْفَقْرَ سَوَادَ الْوَجْهِ فِي الدَّارَيْنِ»، لَكِنَّهُ بَاطِلٌ لَا يَصَحُّ، فَقَدْ ذَكَرَهُ الصَّغَانِيُّ فِي

«الموضوعات» (ص: ٥٣) بِرَقْمِ (٨٠)، وَأَقْرَأَهُ الْعَجْلُونِيُّ فِي «كَشَفِ الْخَفَاءِ» (٢/ ١٠٢).

(٢) فِي (أ): «مَعْجَزًا لِمَعْجَزِ النَّاسِ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٣) مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِنِّي سُلْتُ» إِلَى هُنَا، نَقَلَهُ الْمَنَاوِيُّ فِي «فَيْضِ الْقَدِيرِ» (٤/ ٤٦٤) عَنْ الْمُصَنِّفِ

بِاخْتِصَارٍ شَدِيدٍ.



ثُمَّ إِنَّ قَبُولَ الْمُمَكِّنِ الْفَيْضِ مِنَ الْغَيْرِ<sup>(١)</sup> إِنَّمَا يَزْدَادُ بِحَسَبِ شِدَّةِ ذَلِكَ الْفَقْرِ وازدياده، وهو في سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ وَسَيِّدِ الْأَوْلِيَاءِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَايَةِ الْكَمَالِ، بِدَلَالَةِ أَنَّهُ أَكْمَلُ الْمَوْجُودَاتِ الْمُمَكِّنَةِ، وَلِهَذَا افْتَخَرَ بِفَقْرِهِ الْخَاصِّ.

فَإِنْ قُلْتُ: مَنْشَأُ حَاجَةِ الْمُمَكِّنِ إِلَى الْغَيْرِ إِمَّاكَانُهُ الذَّاتِي، وَإِمْكَانُ الذَّاتِي لَا يَقْبَلُ الشَّدَّةَ وَالضَّعْفَ، عَلَى مَا قُرِّرَ فِي مَحَلِّهِ، وَقُوَّةُ الْأَثَرِ وَضَعْفُهُ يَتَّبَعَانِ قُوَّةَ الْمُؤَثِّرِ وَضَعْفَهُ، فَكَيْفَ يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْفَقْرَ - بِمَعْنَى الْحَاجَةِ - يَقْبَلُ الشَّدَّةَ وَالضَّعْفَ؟

قُلْتُ: نَعَمْ، إِنَّ إِمَّاكَانَ الْوَاحِدِ الشَّخْصِيِّ لَا يَقْبَلُ الشَّدَّةَ وَالضَّعْفَ، وَأَمَّا إِمَّاكَانَاتُ الْمُتَعَدِّدَةِ الْأَشْخَاصِ<sup>(٢)</sup> الْمُتَفَاوِتَةُ فَلَا بُعْدَ فِي اخْتِلَافِهَا شِدَّةً وَضَعْفًا، وَتَفَاوُتٍ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ بِحَسَبِ<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ الْاخْتِلَافِ، كَمَا لَا بُعْدَ فِي اخْتِلَافِ وَجُودَاتِهَا شِدَّةً وَضَعْفًا<sup>(٤)</sup>، وَتَفَاوُتٍ أَثَارِهَا بِحَسَبِ الْاخْتِلَافِ الْمَذْكُورِ.

فَإِنْ قُلْتُ: أَلَيْسَ إِمَّاكَانُ عِبَارَةً عَنْ عَدَمِ اقْتِضَاءِ<sup>(٥)</sup> ذَاتِ الْمُمَكِّنِ وَاحِدًا مِنْ طَرَفِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَهَذَا مَعْنَى وَاحِدٍ فِي الْكُلِّ لَا يَخْتَلِفُ وَلَا يَتَفَاوَتُ؟

قُلْتُ: ذَلِكَ مَفْهُومُ إِمَّاكَانِ، وَالْاخْتِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي حَقِيقَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ بُعْدَ أَنْ لَيْسَ لَهُ حَقِيقَةٌ وَرَاءَ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ، كَالْوُجُودِ، فَإِنَّ لَهُ مَفْهُومًا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ وَلَا تَفَاوُتَ، وَهُوَ مَعْنَى الْكَوْنِ، وَلَهُ حَقِيقَةٌ وَرَاءَ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ، وَالْاخْتِلَافُ فِي أَثَارِ الْوُجُودِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الْاخْتِلَافِ فِي تِلْكَ الْحَقِيقَةِ.

(١) من قوله: «فقبوله الفيض أثر ذلك الفقر» إلى هنا، سقط من (ج).

(٢) في (أ) و(ل): «للأشخاص».

(٣) في (ل): «نسب»، وهو خطأ.

(٤) من قوله: «وتفاوت بعضها عن بعض» إلى هنا، سقط من (أ).

(٥) في (أ): «استغناء»، وهو خطأ.

### [حِلَّةُ احتياج المفعول إلى فاعله]

ولما انجرَّ الكلام إلى ذكر حاجة المُمَكِّنِ إلى الغير وَمَنْشَأُ تلك الحاجة، كان مَسَاغاً لَأَنْ نَشْرَعَ في بيان أَنَّ الحاجةَ المذكورةَ فيمَ وِيمَ؟ فَإِنَّ تحقيقَهُما كما يَنْبَغِي وتحقيقَ الفَرْقِ بينهما مِمَّا خَلَّتْ عنه دَفَائِرُ الْقَوْمِ، كما لا يخفى على مَنْ تَبَعَهَا وَأَنْصَفَ، وبِالتَّجَنُّبِ عَنِ التَّعَسُّفِ<sup>(١)</sup> أَنْصَفَ، فنقول وبالله التَّوْفِيقُ:

اعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ جُمْهُورِ الْمُتَكَلِّمِينَ - على ما صَرَّحَ به الفاضل الطوسي<sup>(٢)</sup> في «شرحهِ للإشارات»<sup>(٣)</sup> - هو أَنَّ احتياجَ الشَّيْءِ المَفْعُولِ إلى فاعله مِنْ جِهَةِ حَدُوثِهِ،

(١) في (ج) و(ل): «التعصب»، وهو محتمل أيضاً، وأثبت «التعسف» لموافقة تعبير المصنف في بعض رسائله الأخرى.

(٢) النصير (٥٩٧ - ٦٧٢)، وقد تقدّم التعريفُ به في التعليق على «رسالة في تحقيق الجبر والقدر». (٣) أشار إليه الطوسي في مواضع من الشرح المذكور، فذكره في (٣ / ٨٤)، وعزاه إلى الجمهور من غير تقييد بالمتكلمين، وذكره في (٣ / ٩٠ و ٩٦)، وعزاه إلى المتكلمين من غير تقييد بالجمهور منهم. وكان المصنف رحمه الله جمع بين كلاميه، فخرج بأنه يُريدُ جمهور المتكلمين، بقرينة أنه عزا هذا القول - فيما سبقه المصنف عنه في «تلخيص المحصل» (ص: ١٢٠) - إلى الأقدمين من المتكلمين.

وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْمُرَادُ مِنَ الْجُمْهُورِ: جُمْهُورُ الْعُقَلَاءِ، كما وقع في عبارة الشمس الأصفهاني في «تسديد القواعد» (١ / ٢٧٧)، أو أَكْثَرُ الْجَدَلِيِّينَ، كما وقع في عبارة الإمام الرازي في «المباحث المشرقية» (١ / ١٣٤).

وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِجُمْهُورِ الْعُقَلَاءِ فِي عِبَارَةِ الْأَصْفَهَانِيِّ: جُمْهُورُ الْمُتَكَلِّمِينَ، لقرينة أنه ذكر في مُقَابِلِهِ: جَمَاعَةً مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَلِأَنَّ الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ مُنْخَصَرٌّ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْفَلَسَفَةِ، وكذا هو المراد بأكثر الجدليين في عبارة الرازي.

وَيُؤَيِّدُهُ تَصْرِيحُ التَّفْتَازَانِيِّ فِي «شرح المقاصد» (١ / ٤٩٠) بِأَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَ الْفَلَسَفَةِ وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ جِهَةٍ، وَقَدْ مَاءَ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.

أي: خروجه من العدم إلى الوجود فقط، فإذا حَدَثَ فقد استغنى عن الفاعل.  
وقال الشيخ<sup>(١)</sup> في «الإشارات»: «وقد يقولون: إنه إذا أوجدَ فقد زالت الحاجة إلى الفاعل، حتى إنه لو قُدَّ الفاعلُ جازَ أن يبقى المفعولُ موجوداً، وحتى إن كثيراً منهم لا يتحاشى أن يقول: لو جازَ على الباري تعالى العدمُ لَمَا ضَرَّ عَدَمُهُ وجودَ العالمِ»<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام الرازي في «شرحِه»: «وإنما قال: «وقد يقولون»، ولم يقل: «ويقولون»، لأن أكثر<sup>(٣)</sup> المتكلمين لا يقولون بذلك، وذلك أنهم وإن لم يجعلوا الجوهرَ حالَ بقائه محتاجاً إلى الفاعل، لكن جعلوه محتاجاً إلى أعراضٍ غير باقية يُوجدُها الفاعلُ فيه، كالعرضِ المُسمى بالبقاء عند مَنْ يُثبتُه<sup>(٤)</sup> منهم، أو غيره من سائر الأعراضِ عند مَنْ لا يُثبتُه<sup>(٥)</sup>، فهو لاءٍ وإن لم يجعلوه محتاجاً إلى الفاعلِ في وجوده،

= بقي التنبيه على أن: ما ذكره الطوسي في (٣ / ٩٦) سقط من المطبوع منه قول المتكلمين، ولكن سينقله المُصنّف عنه بلفظه، وسأنبّه على موضع السَّقَطِ الواقع في المطبوع منه.

(١) يعني: ابن سينا (٣٧٠-٤٢٨هـ).

(٢) «الإشارات والتنبيهات» لابن سينا (٢ / ٣٨٥-٣٨٦) بشرح الفخر الرازي، أو (٣ / ٨٣) بشرح النصير الطوسي.

(٣) في (١): «أكثر»، ولفظُ الرازي: «فإن طائفة عظيمة منهم...»، والمنقول عند المُصنّف هو لفظُ النصير الطوسي فيما نقله عن الرازي، والمُصنّف ينقلُ عن الرازي بواسطته في هذه الرسالة وفي مواضع من غيرها من رسائله، لا مباشرة.

(٤) في (١): «من لم يثبتَه»، وهو خطأ.

(٥) أي: لا يُثبتُ البقاء.

وقد اختلفَ في أن البقاء هل هو صفة وجودية قائمة بالذات - وهذه الصفة عَرَضٌ إن كان الموصوفُ بها جسماً -، فيكون الباقي باقياً ببقاء قائم به، أم صفة عَدَمية، وهي استمرارُ الوجود، فيكون الباقي =

لكن جَعَلُوهُ مُحتَاجاً إلى الفاعِلِ فيما يَحْتَاجُ إليه في وجوده، فإذا هُم غيرُ قائلين بزوال الحاجة بعدَ الحدوث. وأما مَنْ عَدَاهُم فهمُ القائلونَ بذلك<sup>(١)</sup>.

وإذا تحققتَ هذا فقد وَقَفْتَ على ما في قولِ الفاضِلِ الشريف<sup>(٢)</sup>: «وإنما ذَهَبُوا إلى عَدَمِ بقاءِ الأعراضِ لأنهم قالوا بأنَّ السَّبَبَ المُحَوِّجَ إلى المؤثِّرِ هو الحدوثُ، فلزِمَهم استِغناءُ العالمِ حالَ بقاءهِ عن الصَّانِعِ؛ بحيثُ لو جازَ عليه العَدَمُ - تعالى عن ذلكَ علُوّاً كبيراً - لَمَّا ضَرَّ عَدَمُهُ في وجوده<sup>(٣)</sup>. فدَفَعُوا ذلكَ بأنَّ شرطَ بقاءِ الجَوْهَرِ هو العَرَضُ، ولَمَّا كَانَ هو مُتَجَدِّداً مُحتَاجاً إلى مؤثِّرٍ دائماً كَانَ الجَوْهَرُ أيضاً حالَ بقاءهِ مُحتَاجاً إلى ذلكَ المؤثِّرِ بواسطةِ احتِياجِ شرطِهِ إليه، فلا استِغناءَ أصلاً<sup>(٤)</sup>، مِن الخلل<sup>(٥)</sup>؛ حيثُ كَانَ مَبْنًى تَعْلِيلُهُ بقوله: «لأنهم قالوا بأنَّ السَّبَبَ» إلخ، على عَدَمِ

= باقياً باستمرار وجود ذاته؟ فذهب الأشعريُّ وأتباعه إلى الأول، والقاضي الباقلانيُّ وإمام الحرمين إلى الثاني، كما في «مُحَصِّلُ أَفْكَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخِّرِينَ» للرازي (ص: ١٧٤)، وعلى الثاني استَقَرَّ مذهبُ الأشاعرة، وذهب الكعبيُّ من المعتزلة إلى الأول في الممكنات، والثاني في واجب الوجوب سبحانه وتعالى، كما في «تَلْخِصُ الْمُحَصِّلِ» للطوسي (ص: ٢٩٣).

والمسألة مبسطة في مَطَوَّلَاتِ كُتُبِ الْكَلَامِ، وانظر منها: «الإرشاد» لإمام الحرمين (ص: ١٣٨ - ١٤٠)، و«أبكارُ الْأَفْكَارِ» لِلْأَمْدِيِّ (١/ ٤٤٠ - ٤٤١)، و«شرحُ الْمَقَاصِدِ» لِلتَّنَازَنِيِّ (٤/ ١٦٨)، و«شرحُ الْمَوَاقِفِ» لِلجَرَجَانِيِّ (٣/ ١٤٨) أو (٨/ ١٠٦ - ١٠٧) بِحَاشِيَتَيْ السِّيَالِكوْنِيِّ وَحَسَنِ جَلْبِيِّ، وَ«الْكَلِّيَّاتِ» لِلْكَفَوِيِّ (٢٣٧ - ٢٣٨)، وَغَيْرِهَا.

(١) «شرحُ الْإِشَارَاتِ وَالتَّنْبِيهَاتِ» لِلْرازِيِّ (٢/ ٣٨٧ - ٣٨٨) بِتَصَرُّفٍ كَثِيرٍ، وَالمَنْقُولُ هُوَ لَفْظُ الطُّوسِيِّ فِي «شرحِ الْإِشَارَاتِ» (٣/ ٨٤) فِيمَا نَقَلَهُ عَنِ الرَّازِيِّ، وَالمُصَنَّفُ يَنْقُلُ عَنِ الرَّازِيِّ بِوِاسِطَتِهِ.

(٢) الْجَرَجَانِيُّ (٧٤٠ - ٨١٦).

(٣) أَي: فِي وَجُودِ الْعَالَمِ.

(٤) «شرحُ الْمَوَاقِفِ» (١/ ٤٩٨)، أَوْ (٥/ ٣٨) بِحَاشِيَتَيْهِ.

(٥) قَوْلُهُ: «مِنَ الْخَلْلِ» يَبَيِّنُ لـ «مَا» الْوَارِدَةَ فِي قَوْلِهِ فِي بَدَايَةِ الْفَقْرَةِ: «فَقَدْ وَقَفْتَ عَلَى مَا فِي قَوْلِ =

الفرق بين ما فيه الحاجة الذي كلامنا فيه وما به الحاجة الذي يأتي بيانه بعد هذا، وقد عرفت أن ما لزمهم إنما لزمهم لقولهم بأن ما فيه الحاجة هو الحدوث.

ثم إن ذهبهم إلى عدم بقاء الأعراض للدليل ساقهم إليه، وقد ذكر ذلك الدليل في موضعه، لا لدفع الشناعة المذكورة، غايته أنهم تمسكوا في دفع تلك الشناعة بذلك الأصل، وهذا لا يدل على أن قولهم به لدفع تلك الشناعة، كما لا يخفى.

بقي هاهنا موضع بحث، وهو أنه إن أريد باشتراط الجوهر في بقاءه بالأعراض الاشتراط العادي، كما هو الظاهر من مذهب الأشاعرة ومن تبعهم، فلا يجدي نفعا في دفع المخذور المذكور، لأن الاشتراط العادي<sup>(١)</sup> لا يستلزم الاحتياج في نفس الأمر، فلا يلزم توقف بقاء الجوهر على وجود العرض، حتى يتمشى ما ذكر.

وإن أريد به الاشتراط الحقيقي، كما هو الظاهر بحسب اقتضاء المقام، يكون مخالفا لما نقله من<sup>(٢)</sup> الأشاعرة فيما تقدم على المبحث المذكور من أنهم لا يقولون بالعلاقة النفس أمرية بين الممكنات، بحيث يتوقف أحدهما على الآخر ولا يوجد بدونه، لا بحسب جزئي العادة فقط، بل بحسب نفس الأمر أيضاً، حيث قال: «لا عليّة ولا شرطية عندنا بين الأشياء، بل كلها صادرة عن المختار بلا لزوم»<sup>(٣)</sup>.

والحق أن من أنكر العلاقة الحقيقية والتوقف النفس أمري بين الأشياء، ثم قال: إن علة الحاجة إلى الفاعل هي الحدوث، يلزمه القول باستغناء العالم بعد وجوده

= الفاضل الشريف..... إلخ.

(١) من قوله: «كما هو الظاهر من مذهب الأشاعرة» إلى هنا، سقط من (١).

(٢) كذا في جميع النسخ، وحقه أن يقال: «عن».

(٣) «شرح المواقف» للجرجاني (١/ ٣٦٩)، أو (٣/ ١٩٠) بحاشيته.

وخروجه عن العدم عن الصانع، ولا محيص له عن ذلك المَحْذُور، والمذكور في دفعه تمويه وتليبس لا يُجدي نفعاً في مُقَابِلَةِ الْحَقِّ الصَّرِيح، فالرجوع إلى الحق أولى من التماذي في الباطل.

والحق في هذه المسألة ما ذهب إليه المُحَقِّقُونَ مِنَ الفلاسفة وغيرهم، وهو - على ما ذَكَرَ في «الإشارات»<sup>(١)</sup> وشروحه -: أَنَّ الْمُتَعَلِّقَ بِالْفَاعِلِ هو الوجود، وَأَنَّ احتياج<sup>(٢)</sup> المَصْنُوعِ إِلَى صَانِعِهِ إِنَّمَا هو مِنْ جِهَةٍ وجود ليس بواجب لذاته، لا مِنْ جِهَةٍ<sup>(٣)</sup> وجود مَسْبُوقٍ بِالْعَدَمِ، حتَّى لو جاز أن لا يكون مَسْبُوقُ الْعَدَمِ<sup>(٤)</sup> يجب وجوده بغيره لم يكن هذا التعلُّق، فقد بان أَنَّ هذا التعلُّقَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ وجود ليس بواجب لذاته.

وقال الفاضل الشَّريف<sup>(٥)</sup> في «شرحِهِ لِلْمَوَاقِفِ»: «إِنَّ الْعَقْلَ لو جَوَّزَ وجوب الحادثِ لِذَاتِهِ لَمَا طَلَبَ عِلَّتَهُ أَصْلًا، فَظَهَرَ أَنَّ ذَلِكَ الطَّلَبَ لِمُلَاحَظَةِ إِمْكَانِهِ النَّاشِئَةِ مِنْ مُلَاحَظَةِ اتِّصَافِهِ بِالْعَدَمِ أَوَّلًا وبالوجود ثَانِيًا»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر منه: (٢/ ٣٩٢-٣٩٣) بشرح الفخر الرازي، و(٣/ ٩١-٩٢) بشرح النصير الطوسي.

(٢) في (أ) و(ل): «وإن احتاج»، وهو خطأ.

(٣) سقط من (ل): «وجود ليس بواجب لذاته، لا من جهة».

(٤) في (ج): «حتى لو جاز أن يكون مسبوق العدم»، وفي (أ): «حتى لو جاز أن لا يكون مسبوقاً بالعدم»، والمثبت مُلَفَّقٌ مِنْهُمَا، وهو المُوَافِقُ لِمَا في «الإشارات»، وسقطت الجملة المذكورة من (ل).  
ومسبوق العدم: هو المُحَدَّثُ الزماني، يعني: «أَنَّ المُحَدَّثَ الزماني لو عَقِلَ أن لا يكون ممكنًا لذاته [أي: لو عَقِلَ واجبًا لذاته]، لم يكن حيث يتلذ محتاجاً إلى الغير»، كما في «شرح الإشارات» للرازي (٢/ ٣٩٣).

(٥) سقط من (ج): «الشريف»، وفي (ل): «الفاضل المحشي»، وليس مُتَّسِقًا مع عادة المُصَنِّف.

(٦) «شرح المواقف» للجرجاني (١/ ٣٥٤)، أو (٣/ ١٦٠) بحاشيته.

ولكن يرد على الاستدلال المذكور أن يقال: سلّمنا أنه لو جَوَزَ وجوبُ الحادثِ لذاتِهِ لَمَّا طَلَبَ عِلَّتَهُ أصلاً، لكن ما جَوَزَ من وجوبِ الحادثِ لذاتِهِ مُحالٌ، فيجوزُ أن يستلزمَ مُحالاً آخرَ، وهو عَدَمُ طَلَبِ العِلَّةِ للحادثِ، فلا دلالةَ فيه على أن ذلك الطَلَبُ بمُلاحظةِ إمكانِهِ، وإنما يتمُّ الدلالةُ المذكورةُ على تقديرِ صحّةِ ما جَوَزَ وترتّبِ عَدَمِ طَلَبِ العِلَّةِ عليه في الواقعِ.

وأيضاً لِقائِلٍ أن يقولَ بطريقِ المُعارضةِ بالمِثْلِ: لو جَوَزَ وجودَ المُمكنِ الحادثِ اتّفاقاً لَمَّا طَلَبَ عِلَّتَهُ أصلاً، فظهرَ أن ذلك الطَلَبَ بمُلاحظةِ عَدَمِ جوازِ الوجودِ اتّفاقاً، ولا يكفي فيه مُلاحظةُ إمكانِهِ ولا حدوثِهِ بدونِ تلكِ المُلاحظةِ.

قال الإمامُ الرازيُّ في «شرحهِ للإشارات» مُعْتَرِضاً على الشيخِ في هذا المَقامِ: «إنّه تكلّمَ فيما لا حاجةَ إليه، ولم يتكلّمَ فيما إليه حاجةٌ، وذلك أنه أَطْنَبَ في أن المُفْتَقِرَ إلى الفاعِلِ هو وجودُ الحادثِ، ولا حاجةَ إلى ذلك لَعَدَمِ الخِلافِ فيه، ولم يتكلّمَ في أن عِلَّةَ الحاجةِ هي الحدوثُ أم لا؟ وهذا هو مَحَلُّ الخِلافِ»<sup>(١)</sup>.

وقال الفاضلُ الطُّوسيُّ في الرَّدِّ عليه: «أما قولُه: «لا حاجةَ إلى بيانِ أن وجودَ الحادثِ مُفْتَقِرٌ إلى الفاعِلِ؛ إذ لا خِلافَ فيه» فليسَ بصحيحٍ، لأنَّ مَنشَأَ الخِلافِ هو أن المَفْعُولَ في أيِّ شيءٍ يَتَعَلَّقُ بفاعِلِهِ؟ فذهبَ الحُكَمَاءُ إلى أنه يَتَعَلَّقُ به في وجودِهِ، سواءً كانَ المُتَعَلِّقُ حادثاً أو غيرَ حادثٍ.

(١) «شرح الإشارات والتنبيهات» للرازي (٢/ ٣٩٣) بتصرف، والمُصَنَّفُ ينقلُ عنه بواسطة «شرح الإشارات» للطوسي (٣/ ٩٣-٩٦).

وذهب الجمهور إلى أنه يتعلّق به في حدوثه دون<sup>(١)</sup> وجوده، كما حكى الشيخ<sup>(٢)</sup> عنهم في صدر النّمط، واعترف به هذا الفاضل<sup>(٣)</sup>.

فكان من الواجب أن يُحقّق الحقّ في ذلك، فحقّق في الفصل السّالف أنه يتعلّق به في وجوده، ثمّ إنّه احتاج إلى بيان أن سبب تعلّق هذا الوجود بالفاعل ما هو؟ إذ لم يكن الوجود متعلّقاً بالفاعل كيف اتّفق، ليظهر من ذلك أن التّعلّق حاصل في جميع أوقات هذا الوجود أو في وقت حدوثه فقط، فإنّ مطلوبه يتمّ بذلك، فيبّنه في هذا الفصل، ولذلك سمّاه بالتكملة.

ولما ظهر أن سبب التّعلّق هو الوجوب بالغير، ظهر أن الواجب بالغير - سواء كان دائماً أو غير دائم<sup>(٤)</sup> - متعلّق بالغير في وجوده مادام موجوداً. وهذا مطلوب الشيخ. أمّا البحث عن علة الحاجة أم هو المكان أم هو الحدث؟ فليس بمفيد في هذا الموضع، لأنّ علة الحاجة إن كان هو الحدث، وكان المحدث محتاجاً في جميع أوقات وجوده؛ لم يكن للشيخ هاهنا بشار، كما صرّح به في آخر الفصل، ولو كان هو المكان، وكان الممكن غير موجود وغير متعلّق بالفاعل؛ لم يكن بنافع له، فلذلك لم يتعرّض الشيخ لهذا البحث<sup>(٥)</sup>. إلى هنا كلامه.

(١) من قوله: «سواء كان المتعلّق» إلى هنا، سقط من مطبوعة طهران من «شرح الإشارات» للطوسي، وهي التي أعزوا إليها عادةً، وهو سقط شنيع قلب المعنى وأفسده، فليستدرك مما هنا، أو من مطبوعة بتحقيق الدكتور سليمان دنيا (٢/ ٦٧ - ٦٨) فإنه ثابت فيها.

(٢) يعني: ابن سينا.

(٣) في (ج): «الفاعل»، وهو تصحيف. والمراد بالفاضل هنا: الإمام الرازي.

(٤) الدائم من الواجب بالغير: هو الحادث حدوثاً ذاتياً، وغير الدائم من الواجب بالغير: هو الحادث حدوثاً زمانياً. وهذا على أصل الفلاسفة في قديم العالم قديماً زمانياً وحدثه ذاتياً.

(٥) «شرح الإشارات والتنبيهات» للطوسي (٣/ ٩٦).



## [تحرير محل الخلاف]

وبهذا التفصيل تبين أن الخلاف بين الفريقين في المقامين، على ما أشرنا إليه فيما تقدم:

أحدهما: أن تعلق المفعول بالفاعل فيم؟

والثاني: أن احتياجه إليه يم؟

وقد اشتبه الفرق بينهما على الأقوام، فزل أقدام أفهامهم في هذا المقام، وأنا أريد أن أثبت قدمك فيه بتوضيح المرام، وتحقيق الكلام، بتوفيق المولى العلاء، فنقول:

لا بُدَّ أولاً من التنبيه على أن الحدوث في المقامين ليس بسعى واحد، بل هو مفسر في المقام الأول بالخروج من العدم إلى الوجود، وفي المقام الثاني بمسبوقية الوجود بالعدم.

وقد شهد للتفسير الأول قول الداهيين إلى أن «ما فيه التعلق هو الحدوث» بزوال التعلق<sup>(١)</sup> بعد حصول الوجود بزوال الحدوث، فإنه لو كان المراد من الحدوث معنى مسبوقية الوجود بالعدم لما صحَّ منهم هذا القول.

وشهد للتفسير الثاني قولهم: الحدوث متأخر عن الوجود المتأخر عن الإيجاد المتأخر عن الحاجة، فكيف يكون علة لها<sup>(٢)</sup>؟

(١) قوله: «بزوال التعلق» متعلق بـ «قول»، أي: قولهم بزوال التعلق... إلخ، وليس متعلقاً بـ «الحدوث».

(٢) انظر: «شرح الإشارات والتنبيهات» للرازي (٢/ ٣٩١)، و«المباحث المشرقية» له (ص:

١٣٤- ١٣٥)، و«شرح الإشارات والتنبيهات» للطوسي (٣/ ٩٠)، و«الشرح القديم للتجريد»

للأصفهاني (١/ ٢٧٨)، و«شرح المقاصد» للتفتازاني (١/ ٤٨٩ - ٤٩٠)، و«الشرح الجديد

للتجريد» للقوشي (ص: ٤٢).

ولا خفاء في أن الحدوث بالمعنى الأول غير متأخر عن الوجود، إنما المتأخر عنه هو الحدوث بالمعنى الثاني.

وهذا الفرق مما تفردت بإظهاره، وقد كان مشتبهاً إلى الآن على فحول الفضلاء، حتى قال الفاضل الرازي<sup>(١)</sup> في «المحاكمات» لعدم شعوره بالفرق المذكور: «ليت شعري إن من يقول: المتعلق هو الحدوث، فسبب التعلق أي شيء؟ هل هو الحدوث أو غيره؟ فليس هذا الكلام إلا مشوشاً»<sup>(٢)</sup>، وقد عرفت أن التشويش في الفهم لا في المفهوم.

وقال الفاضل الشريف في «شرحهِ للمواقف» - في تعليل قول المتكلمين: «المُحَوَّجُ هو الحدوث» -: «لأن الممكن إنما يحتاج إلى المؤثر في خروجه من العدم إلى الوجود، أعني: الحدوث، إذ ماهيته لا تفي بذلك، فإذا خرجت إلى الوجود زالت الحاجة، ولهذا تبقى<sup>(٣)</sup> بعد زوال المؤثر»<sup>(٤)</sup>، ولم يفرق بين الحدوث الذي هو ما فيه الحاجة، والحدوث الذي هو ما به الحاجة، فإن المذكور في المعلل<sup>(٥)</sup> هو الثاني، والذي ذكره ذلك الفاضل في التعليل إنما هو الأول.

ثم إنه لم يذّر أنه حينئذ - أي: على تقدير أن يكون المراد من الحدوث هناك معنى الخروج من العدم إلى الوجود - لا ينتظم معه ما نقله صاحب «المواقف»<sup>(٦)</sup>

(١) أي: قطب الدين، المعروف بالثخثاني (٦٩٤ - ٧٦٦).

(٢) «المحاكمات بين الإمام والنصير في شرحِ الإشارات» للقطب الرازي (٣ / ٩٥).

(٣) أي: الماهية.

(٤) «شرح المواقف» للجرجاني (١ / ٣٥٣)، أو (٣ / ١٥٩) بحاشيته.

(٥) وهو قول المتكلمين: المُحَوَّجُ هو الحدوث.

(٦) أي: عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦).

عن الإمام الرازي في تضعيف قول المتكلمين من التعليل القائل: «لأنَّ الحدوثَ صفةٌ للوجود»<sup>(١)</sup>، لأنَّ ما هو صفةٌ للوجود - على ما اعترف به نفسه<sup>(٢)</sup> - هو الحدوثُ بمَعْنَى مَسْبُوقِيَّةِ الوجودِ بِالْعَدَمِ<sup>(٣)</sup>، لا الحدوثُ بِمَعْنَى الخُروجِ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الوجودِ. وللفاضلِ المذكورِ كلامٌ آخرٌ مَشْهُوهُ أيضاً عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَدُوثَيْنِ، على ما تُحِيطُ بِهِ خُبْرًا<sup>(٤)</sup>.

وقد خلطَ الفاضلُ الطوسيُّ أيضاً بينهما، فيما نقلناه عنه قبلَ هذا من قوله: «لأنَّ عِلَّةَ الْحَاجَةِ إِنْ كَانَ هُوَ الْحَدُوثُ، وَكَانَ الْمُحَدَّثُ مُحْتَاجاً فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ وَجُودِهِ؛ لَمْ يَكُنْ لِلشَّيْخِ هَاهُنَا بَضَارٌ»<sup>(٥)</sup>، وذلك أنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ إِنَّمَا يَتَسَرُّ عَلَى إِرَادَةِ مَعْنَى الْمَسْبُوقِيَّةِ مِنَ الْحَدُوثِ، وَالْكَلَامُ فِي الْمَقَامِ الْمَذْكُورِ - عَلَى مَا عَرَفْتَ فِيمَا تَقَدَّمَ - إِنَّمَا هُوَ فِي الْحَدُوثِ بِمَعْنَى الْخُرُوجِ.

واعلم أنَّ الْخِلَافَ فِي الْمَقَامِ الثَّانِي بَيْنَ الْحُكَمَاءِ وَقُدَمَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ خَاصَّةً، صَرَّحَ بِذَلِكَ الْفَاضِلُ الطُّوسِيُّ حَيْثُ قَالَ فِي «تَلْخِيصِ الْمُحْصَلِ»: «وَالْقَائِلُونَ بِكَوْنِ الْإِمْكَانِ عِلَّةَ الْحَاجَةِ هُمُ الْفَلَّاسِفَةُ وَالْمُتَأَخِّرُونَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَالْقَائِلُونَ بِكَوْنِ الْحَدُوثِ عِلَّةً لَهَا هُمُ الْأَقْدَمُونَ مِنْهُمْ»<sup>(٦)</sup>.

(١) «المواقف» للإيجي (١ / ٣٥٤) مع «شرحه» للجرجاني، أو (٣ / ١٦١) بحاشيته.

(٢) يعني: الشريف الجرجاني.

(٣) انظر: «شرح المواقف» للجرجاني (١ / ٣٥٤)، أو (٣ / ١٦١) بحاشيته.

(٤) سيأتي نقله بعد صفحات عن «حواشي الشريف الجرجاني» على «شرح المطالع».

(٥) «شرح الإشارات» للطوسي (٣ / ٩٦)، وتقدم نقله بتمامه قبل صفحتين.

(٦) «تَلْخِيصُ الْمُحْصَلِ» للطوسي (ص: ١٢٠). وذكر نحوه الشمسُ الأصفهاني في «تسديد القواعد»

وهذا أيضاً ممّا غفلَ عنه كثيرٌ ممّن حُسِّنَ الظنُّ بشأنه؛ منهم صاحبُ «المواقف» حيثُ قالَ فيه: «قالَ المُتَكَلِّمُونَ: المُحَوِّجُ هو الحدوثُ»<sup>(١)</sup>، فإنّه صريحٌ في نسبة القولِ المذكورِ إلى عامَّتِهِمْ.

ومنهم الفاضلُ الشَّريفُ حيثُ قالَ في «شرحِهِ للمواقف»: «إنَّ مَذْهَبَ القُدَمَاءِ أَنَّ عِلَّةَ الحاجةِ هيَ الإمكانُ، ومَذْهَبَ جمهورِ المُتَأَخِّرِينَ<sup>(٢)</sup> أَنَّها الحدوثُ وحدَه أو معَ الغيرِ»<sup>(٣)</sup>، فإنَّ فيه نسبةً كُلَّ مِنَ المذهبَيْنِ إلى صاحبِ الآخرِ<sup>(٤)</sup>.

ولِغُفُولِهِ عَمَّا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ المُتَأَخِّرِينَ مِنَ المُتَكَلِّمِينَ مُوَافِقُونَ في القولِ بأنَّ عِلَّةَ الحاجةِ هيَ الإمكانُ، قالَ الفاضلُ المذكورُ، في إلهيَّاتِ الكِتَابِ المَرْبُورِ: «إنَّ اسْتِدْلَالَ المُتَكَلِّمِينَ على إثباتِ الصَّانِعِ بِإمكانِهِ تارَةً، وبحدوثِهِ أُخْرَى؛ بِنَاءً على أَنَّ عِلَّةَ الحاجةِ عِنْدَهُمْ إمَّا الحدوثُ وحدَه أو الإمكانُ معَ الحدوثِ؛ شَطْراً أو شَرْطاً»<sup>(٥)</sup>، ولولا

(١) «المواقف» للإيجي (١/ ٣٥٣) مع «شرحه» للجرجاني، أو (٣/ ١٥٩) بحاشيته.

(٢) في (ل): «جمهور المُتَكَلِّمِينَ المُتَأَخِّرِينَ».

وذكر العلامة السَّيَّالْكُوتِيُّ في «حاشيته» على «شرحِ المواقف» (٣/ ١٦٣): أنه وقع في بعض النُّسخ من «شرحِ المواقف»: «جمهور المُتَكَلِّمِينَ»، وفي بعضها: «جمهور المُتَأَخِّرِينَ»، وفُسِّرَها بجمهور المُتَكَلِّمِينَ أيضاً.

(٣) «شرحِ المواقف» للجرجاني (١/ ٣٥٥-٣٥٦)، أو (٣/ ١٦٣) بحاشيته.

(٤) إلا أن يُقالَ: إنَّ مرادَه من القُدَمَاءِ: الحكماء، كما فسَّرَه العلامة السَّيَّالْكُوتِيُّ في «حاشيته» على «شرحِ المواقف» (٣/ ١٦٣)، قالَ: «ويُؤَيِّدُه ما وقع في بعض النُّسخ في مقابلته: «وذهب جمهور المُتَكَلِّمِينَ»، وفي بعض: «جمهور المُتَأَخِّرِينَ» أي: المُتَكَلِّمِينَ، ولا يُتَوَهَّمُ أَنَّ المراد قَدَماء المُتَكَلِّمِينَ والمُتَأَخِّرِينَ منهم، فإنّه لم يذهب قَدَمائُهُمْ إلى عِلِّيَّةِ الإمكان أصلاً، كما هو منصوصٌ في الكتب».

(٥) «شرحِ المواقف» للجرجاني (٣/ ١٢)، أو (٨/ ٢) بحاشيته.

غفوله عما ذكر لعلم أن الاستدلال بالإمكان على رأي المتأخرين من المتكلمين، والاستدلال بالحدوث على رأي القدماء منهم.

### [مناقشة القول بأن علة الحاجة هي الحدث]

ثم إنه قد اشتهر فيما بينهم الرد على القائلين بأن علة الحاجة هي الحدث؛ بأنه متأخر عن الوجود، فلا يصلح علة لما يتقدم عليه بمراتب.

قال الفاضل الطوسي: «الحدث: هو كون الوجود منسباً بالعدم، فهو صفة للوجود»<sup>(١)</sup>، والصفة متأخرة بالطبع عن موصوفها، والوجود الموصوف به متأخر عن تأثير موجدِهِ بالذات تأخر المغلول عن العلة، وتأثير الموجد متأخر عن<sup>(٢)</sup> احتياج الأثر إليه في الوجود تأخراً بالطبع، واحتياج الأثر متأخر عن عِلَّتِهِ بالذات، وجميعها أربع تأخرات؛ اثنان بالطبع، واثنان بالذات، وذلك يقتضي امتناع كون الحدث علة الاحتياج»<sup>(٣)</sup>. انتهى كلامه.

والرد المذكور مزدود، لأنهم لم يريدوا بالعلة في قولهم: «علة الحاجة الحدث»، علة الثبوت، كيف وهم فضلاء العقلاء، وفساد القول بأن علة ثبوت الحاجة للممكن حدوثه مما لا يشتبه على من له أدنى تمييز من الصبيان! وهل يجوز أن يتفق طائفة جليلة من أعلام الإسلام، على ما لا ينبغي أن يصدر عن واحد من عوام الأنام؟ بل أرادوا بها علة الإثبات والواسطة في التصديق، فالمعنى أن حكم العقل على الممكن بالحاجة بملاحظة حدوثه والعلم بأنه حادث.

(١) في (ج): «الوجود»، وهو محتمل، وأثر ما أثبتته من (ل) لموافقه ما في «تلخيص المحصل»، وفي (أ): «الموجود»، وهو خطأ.

(٢) من قوله: «تأثير موجدِهِ بالذات» إلى هنا، سقط من (ج).

(٣) «تلخيص المحصل» للطوسي (ص: ١٢٠).

وَيَشْهَدُ لِهَذَا شَاهِدَانِ لَا مَرَدَّ لِسَهَادَتِهِمَا:

الأول: أنهم قالوا بزوال الحاجة بعد الخروج من العدم إلى الوجود؛ لزوال ما به تعلق المفعول بالفاعل، وهو الحدوث بمعنى الخروج من العدم إلى الوجود، على ما عرفت فيما سبق، وهذا القول منهم كالتصريح على أن مرادهم من العلية في قولهم: «علة حاجة الممكن هي الحدوث بمعنى مسبقية الوجود بالعدم» ما بحسب الإثبات، لا ما بحسب الثبوت، ضرورة أن ثبوت الحدوث بهذا المعنى لا يزول، ويلزمه لزوماً بيناً أن لا يزول ثبوت الحاجة على تقدير أن يكون العلية بينهما بحسب الثبوت، ولا يجدي فيه زوال ما به التعلق، بل نقول: يلزم حينئذ القول بزوال ما به التعلق بين المفعول والفاعل مع بقاء ما به احتياجه إليه، وهم لا يلتزمونه، لأن الاحتياج فيما به التعلق، ومذهبهم أن الاحتياج لا يوجد بدونه، لا قبله ولا بعده.

والثاني: أن القائلين بعلية الحدوث للحاجة، بعضهم<sup>(١)</sup> ينكرون العلية الحقيقية والترتب العقلي بين الأشياء، فكيف يصحح منهم القول بأن ثبوت الحدوث للممكن علة حقيقية لثبوت الحاجة له؟

لا يقال: إنهم لا ينكرون<sup>(٢)</sup> العلية في نفس الأمر بين الاعتباريات، إنما المنكر عندهم العلية في نفس الأمر بين الموجودات.

لأننا نقول: الاعتباريات<sup>(٣)</sup> المتجددة في حكم الموجودات عندهم، فهم كما<sup>(٤)</sup>

(١) وهم الأشاعرة، كما سبق التصريح به قبل صفحات .

(٢) من قوله: «العية الحقيقية» إلى هنا، سقط من (ل).

(٣) من قوله: «إنما المنكر عندهم» إلى هنا، سقط من (ل).

(٤) في (أ) و(ل): «لا»، وأصلحته بحسب السياق، وسقطت العبارة من (ج) كما سيأتي.

يُنْكِرُونَ الْعِلِّيَّةَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَيْنَ الْمَوْجُودَاتِ<sup>(١)</sup>، كَذَلِكَ يُنْكِرُونَهَا<sup>(٢)</sup> بَيْنَ مَا فِي حُكْمِهَا مِنَ الْمُتَجَدُّدَاتِ، وَيُرْشِدُكَ إِلَيْهِ إِنْكَارُهُمُ التَّرْتُّبَ الْعَقْلِيَّ بَيْنَ التَّسْبِيحِ وَالنَّظَرِ الصَّحِيحِ. وَقَالَ صَاحِبُ «الْمَوَاقِفِ» فِي الرَّدِّ الْمَذْكُورِ: «لَا يَخْفَى أَنَّهُ مُغَالَطَةٌ، لَأَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا إِلَّا أَنْ حُكِمَ الْعَقْلُ بِالْحَاجَةِ بِمُلاحَظَةِ الْحُدُوثِ، لَا أَنَّ<sup>(٣)</sup> الْحُدُوثَ عِلَّةٌ فِي الْخَارِجِ، فَيُوجَدُ فَيُوجَدُ<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>، وَإِنَّمَا قَيَّدَ الْعِلِّيَّةَ الْمَنْفِيَّةَ بِالْخَارِجِيَّةِ لِأَنَّهُمْ يُنْكِرُونَ الْوُجُودَ الدَّهْنِيَّ وَثَبُوتَ<sup>(٦)</sup> الْأَحْكَامِ النَّفْسِ أَمْرِيَّةَ بِحَسْبِهِ، فَلَا عِلِّيَّةَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عِنْدَهُمْ إِلَّا بَيْنَ مَوْجُودَيْنِ فِي الْخَارِجِ، وَلَوْ بِالْوُجُودِ فِي الْغَيْرِ كَمَا فِي الْعَمَى. وَلَمَّا كَانَ الْحَاجَةُ وَمَا قِيلَ: إِنَّهُ عِلَّةٌ لَهَا، مِمَّا لَا وَجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ أَصْلًا؛ لَمْ يَتَصَوَّرِ الْعِلِّيَّةَ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ الْخَارِجِ، وَإِذْ لَا عِلِّيَّةَ إِلَّا بِحَسْبِهِ فَلَا عِلِّيَّةَ بَيْنَهُمَا أَصْلًا.

وهذا كلامٌ واضحٌ لا خفاءَ فيه، وإنِ اشْتَبَهَ عَلَى الْفَاضِلِ الشَّارِحِ حَيْثُ قَالَ: «وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ قَوْلَنَا: «الْمُمْكِنُ مُحْتَاجٌ فِي الْوُجُودِ إِلَى مُؤَثِّرٍ» قَضِيَّةٌ صَادِقَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَيَكُونُ الْمُمْكِنُ مَوْصُوفًا فِي حَدِّ ذَاتِهِ بِالْحَاجَةِ إِلَى غَيْرِهِ. وَكَمَا أَنَّ اتِّصَافَ الشَّيْءِ بِالصِّفَاتِ الْوُجُودِيَّةِ يَحْتَاجُ إِلَى عِلَّةٍ هِيَ ذَاتُ الْمَوْصُوفِ

(١) من قوله: «لأننا نقول» إلى هنا، سقط من (ج).

(٢) في (ل): «كذلك لا ينكرونها»، وهو خطأ.

(٣) في (ل): «إلا أن»، وهو خطأ. ووقع في المطبوع من «شرح المواقف»: «لأن»، وهو خطأ أيضاً.

(٤) أي: «فيوجدُ الحدوثُ في الخارجِ أولاً، فتوجدُ الحاجةُ فيه ثانياً»، كما في «شرح المواقف» للبرجاني.

(٥) «المواقف» للإيجي (١/ ٣٥٥) مع «شرحه» للبرجاني، أو (٣/ ١٦٢) بحاشيته. وانظر أيضاً:

«شرح المقاصد» للتفتازاني (١/ ٤٩٠ - ٤٩١).

(٦) في (أ): «الذهني في ثبوت»، وهو خطأ.

أو غيره، كذلك اتّصافه بالصفات العدمية يحتاج إليها، والفرق أن<sup>(١)</sup> الوجودية يحتاج إلى العلة في وجودها أيضاً دون العدمية؛ إذ لا وجود لها، ألا يرى أنه إذا قيل: لم اتّصف زيد بالعمى؟ كان سؤالاً مقبولاً عند العقلاء، بخلاف ما لو قيل: لأي شيء وجد العمى في نفسه؟

وكما يجوز أن يُعلّل اتّصاف الشيء بوصف من الأوصاف الثبوتية باتّصافه ببعض آخر منها، كذلك يجوز أن يُعلّل اتّصافه ببعض الاعتباريات ببعض آخر منها، وكما أن العِلل هناك موصوفة بالتّقدم على مغلولاتها، كذلك هاهنا<sup>(٢)</sup> موصوفة به أيضاً.

إذا عرفت هذا فالمقصود في هذا المقام بيان أن علة اتّصاف الممكن بالحاجة في نفس الأمر ماذا؟

فذهب القدماء إلى أن تلك العلة هي اتّصافه بالإمكان.

وذهب جمهور المتأخرين إلى أنها اتّصافه بالحدوث وحده أو مع غيره.

فورد عليهم أن اتّصاف الحادث بالحدوث في نفس الأمر متأخر بالذات عن اتّصافه بالوجود، واتّصافه بالوجود فيها متأخر كذلك عن الإيجاد، وهو أيضاً متأخر كذلك عن احتياجه، فلا يمكن أن يكون اتّصافه بالحدوث علة لاتّصافه بالحاجة.

وهذا كلام منقح لا مغالطة فيه أصلاً؛ إذ لم يرز به أن هذه الأمور موجودات خارجية، وبعضها علل لبعض في الخارج، حتى يكون من قبيل تنزيل الاعتباريات منزلة الحقيقات، بل أريد أنها أمور اعتبارية لا حاجة لها إلى علة في وجودها، لكن

(١) سقط من (ج): «العدمية يحتاج إليها والفرق أن».

(٢) سقط من (ج): «موصوفة بالتقدم على مغلولاتها، كذلك هاهنا».



الأشياء مُتَّصِفَةٌ بها في نفس الأمر، فلا بُدَّ لذلك الاتِّصافِ من عِلَّةٍ مُتَقَدِّمَةٍ على مَعْلُولِهَا بحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ كَمَا مَرَّ<sup>(١)</sup>. إلى هنا كلامه.

وَأَنْتَ بَعْدَ مَا وَقَفْتَ عَلَى مَنْشَأِ مَا قَالَهُ صَاحِبُ «الْمَوَاقِفِ»، فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ تَطْوِيلٌ بِلَا تَحْصِيلٍ، حَيْثُ لَا يَشْفِي الْعَلِيلَ، وَلَا يَزِيهِ الْغَلِيلَ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَا تَنْهَمُ لَمْ يُرِيدُوا» إلخ، فَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ الْحَدُوثَ عِلَّةٌ لِحُكْمِ الْعَقْلِ بِالْحَاجَةِ، مَعَ كَوْنِهِ عِلَّةٌ لِلْحَاجَةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ دُونَ الْخَارِجِ، كَمَا حَقَّقْنَاهُ، كَانَ الدَّوْرُ لَا زِمًا قَطْعًا، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِلْحُكْمِ وَالتَّصْدِيقِ بِالْحَاجَةِ فَقَطْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَعَلُّقٌ بِهَذَا الْمَقَامِ؛ إِذِ الْمَقْصُودُ فِيهِ بَيَانُ عِلَّةِ الْحَاجَةِ، لَا بَيَانُ عِلَّةِ التَّصْدِيقِ بِهَا، كَمَا لَا يَخْفَى<sup>(٢)</sup>.

وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ أَنَّهُ بَعْدَ مَا صَرَّحَ الْقَائِلُ<sup>(٣)</sup> بِأَنَّ الرَّدَّ الْمَذْكُورَ مُغَالَطَةٌ لَا اتِّجَاهَ لَهُ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي أَرَادَوه مِنْ كَوْنِ الْحَدُوثِ عِلَّةً لِلْحَاجَةِ، لَا مَسَاعٍ لِهَذَا التَّرْدِيدِ، لِأَنَّ ذَلِكَ التَّضَرِّيحَ نِدَاءً بِأَعْلَى الصَّوْتِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرَ فِي ثَانِي شِقِّي التَّرْدِيدِ<sup>(٤)</sup>. وَأَمَّا أَنَّهُ حَيْثُ لَا يَكُونُ لَهُ تَعَلُّقٌ بِهَذَا الْمَقَامِ فَمُسْلَمٌ<sup>(٥)</sup>، وَالْقَائِلُ الْمَذْكُورُ لَا يَأْبَى عَنْهُ، لِأَنَّ غَرَضَهُ تَضْحِيحُ كَلَامِ الْجُمْهُورِ، وَتَوْجِيهٌ لَهُ عَلَى وَجْهِ يَنْدَفِعُ عَنْهُ الْإِشْكَالُ

(١) «شرح المواقف» للرجزاني (١/ ٣٥٥-٣٥٦)، أو (٣/ ١٦٢-١٦٤) بحاشيته.

(٢) «شرح المواقف» للرجزاني (١/ ٣٥٦)، أو (٣/ ١٦٤) بحاشيته.

(٣) وهو العُصْدُ الْإِيجِي، وكلامه المُشَارُ إِلَيْهِ هُنَا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ قَبْلَ صَفْحَتَيْنِ عَنْ «المواقف» (١/ ٣٥٥) مَعَ

«شرحه»، أو (٣/ ١٦٢) بحاشيته.

(٤) وهو أَنَّ الْحَدُوثَ عِلَّةٌ لِلْحُكْمِ وَالتَّصْدِيقِ بِالْحَاجَةِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِلْحَاجَةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.

(٥) فِي (ل): «فَمِنْوَع»، وَهُوَ خَطَأً.

المَشْهُور<sup>(١)</sup>، لا رِبْطُهُ بهذا المَقَامِ، وإِنَّمَا أوردَهُ هاهنا بناءً على ما اشتهَرَ فيما بينهم. وغاية ما لَزِمَ ممَّا ذكرَهُ أَنْ يكونَ مِثْلَ الأَمِديِّ والإمام<sup>(٢)</sup> مِنَ المُصَنِّفِينَ المُرْتَبِينَ لمَسائِلِ الكلامِ بهذا الترتيبِ مُخْطِئينَ في فَهْمِهِم مُرَادَ القَوْمِ في هذا المَقَامِ، غيرَ مُصَيِّبينَ في ثَقْلِهِمُ الخِلَافِيَّةَ المَذْكُورَةَ، وهو أَهْوَنُ مِن نِسْبَةِ ما فيه العَلْطُ الفَاحِشُ الذي يَسْتَحْيِي العاقلُ<sup>(٣)</sup> مِنَ التَّفَوُّهِ بِهِ، فَضْلاً عَنِ اتِّخَاذِهِ مَذْهَباً، إلى جَمْهُورِ الفُضَلَاءِ. وأما ما قالَهُ الفاضِلُ الدَّوَانِيُّ<sup>(٤)</sup> في دَفْعِ الرَّدِّ المَذْكُورِ؛ مِن أَنَّ ما ذُكِرَ «إِنَّمَا يَتَمُّ إِذَا كَانَ المُرَادُ كَوْنَ الحدوثِ بِالفِعْلِ عِلَّةً لِلحَاجَةِ، أَمَا لو أُريدَ بِهِ أَنَّ عِلَّةَ الحَاجَةِ كَوْنُهُ بِحَيْثُ لو وُجِدَ لَكَانَ حَادِثاً فِلا، لِأَنَّ هَذِهِ الحَيْثِيَّةَ لا<sup>(٥)</sup> تَتَأَخَّرُ عَنِ الوجودِ، فِلا يَلْزَمُهُم تَقَدُّمُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ.

لا يُقَالُ: إِذَا فُسِّرَ بِهِ الحدوثُ يَلْزَمُ أَنَّ يكونَ المُمْكِنُ المَعْدُومُ حَالاً عَدَمِهِ حَادِثاً كما كَانَ مُمَكِّناً<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لا فسادَ في جَوَازِ إِبْطَالِ الحَادِثِ عَلَيْهِ بِمَعْنَى الحَيْثِيَّةِ المَذْكُورَةِ<sup>(٧)</sup>.

(١) في (ل): «المذكور»، وفي (ج): «المذكور المشهور».

(٢) يعني: الرازي، وهو ظاهر.

(٣) في (ج): «الذي سمي الفاعل»، وفي (ل): «يستحي الفاعل».

(٤) جلال الدين (٨٣٠-٩١٨)، وقد تقدَّم التعريفُ بِهِ في التعليق على «رسالة في زيادة الوجود».

(٥) سقط من (ل): «لا»، ولا بُدَّ من إثباته.

(٦) وهذا الإيراد للعلامة حسن جلبي، ذكره في «حاشيته» على «شرح المواقف» (٣/ ١٦١).

(٧) على حاشية (أ) و(ج) هنا تعليق للمُصَنِّف، ونصُّه: «هذا إصلاحٌ لبعض ما في تجريدِهِ [كذا، ولعل الصواب: تحريره] من الخلل منه».

قلت: يُريد أن هذه الفقرة من لفظة «لا يُقال» إلى هنا أعاد المُصَنِّفُ فيها صياغةً عبارة الدَّوَانِيِّ؛ لِسَمَا فيها من الخلل في نظره، ولفظ الدَّوَانِيِّ: «وما قيل مِن أَنَّهُ إِذَا فُسِّرَ الحدوثُ بِذلك يَلْزَمُ أَنَّ يكونَ =

ولا يُتَوَهَّمُ أَنَّ ذَلِكَ اصطِلاحٌ جديد، بل هو مُسامحةٌ في المَعْنَى الاصطِلاحِيَّةِ،  
نظيرُ ذَلِكَ أَنَّ قَدَمَاءَ الْحُكَمَاءِ فَسَّرُوا الْجَوْهَرَ بِالْمَوْجُودِ لَا فِي مَوْضُوعٍ، ثُمَّ فَسَّرَ  
الْمُتَأَخِّرُونَ مِنْهُمْ «الْمَوْجُودَ لَا فِي مَوْضُوعٍ»<sup>(١)</sup> بما هو بحيثُ لو وُجِدَ لَكَانَ لَا فِي  
مَوْضُوعٍ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا مِنْهُمْ اصطِلاحاً جَدِيداً فِي (الْمَوْجُودِ لَا فِي مَوْضُوعٍ)<sup>(٢)</sup>،  
فَلَيْسَ بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup>، لِأَنَّ حَصُولَ الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ لِلْحَادِثِ ثُمَّ عُمُومَهُ لَجَمِيعِ أَفْرَادِهِ لَمْ  
يُثَبِّتْ بَعْدُ، وَدَعَوَى أَنَّ عِلَّةَ الْحَاجَةِ فِي الْحَوَادِثِ هِيَ الْحَدُوثُ بِهَذَا الْمَعْنَى فَرُغَ ثَبُوتُهُ  
فِي جَمِيعِ الْحَوَادِثِ.

نعم، لو قِيلَ فِي مَعْرِضِ الْاعْتِرَاضِ عَلَى الْاسْتِدْلَالِ عَلَى عِلِّيَّةِ الْإِمْكَانِ بِإِبْطَالِ  
عِلِّيَّةِ الْحَدُوثِ بِالْمَعْنَى الْمَشْهُورِ؛ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِبْطَالِ عِلِّيَّةِ الْحَدُوثِ بِذَلِكَ الْمَعْنَى  
عِلِّيَّةُ الْإِمْكَانِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ أَنْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْحَدُوثِ مَعْنَى آخَرُ صَالِحٌ لِلْعِلِّيَّةِ، ثُمَّ  
سَبَقَ الْكَلَامُ الْمَذْكُورُ إِلَى آخِرِهِ؛ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ<sup>(٤)</sup>، وَلَا مَدْفَعٌ لَهُ إِلَّا بِإثباتِ أَنَّ أَرْزِيَّةَ  
الْإِمْكَانِ تَسْتَلْزِمُ إِمْكَانَ<sup>(٥)</sup> الْأَرْزِيَّةِ، فَإِنَّهُ حَيْثُ يَنْدَفِعُ الاحْتِمَالُ الْمَذْكُورُ، لِأَنَّ مُوجِبَ  
ثَبُوتِ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي الْحَوَادِثِ أَنْ يَكُونَ الْحَدُوثُ لَازِماً لِشَأْنِ الْحَادِثِ، بِحَيْثُ لَا

= الممكنُ المعدومُ حالَ عَدَمِهِ حادثاً كما كان ممكناً، وأقول: بأنه مدفوع، لأنه إنما يلزم جوازُ إطلاقِ  
الحادثِ عليه بمعنى الحيثية المذكورة، ولا فسادَ فيه.

(١) سقط من (ج): «ثم فسّر المتأخرون منهم الموجود لا في موضوع».

(٢) «حاشية الدّوّاني» على «الشرح الجديد للتجريد» للقوشي (ص: ٤٣).

(٣) قوله: «ليس بذلك» هو جوابُ «أما» في قوله: «وأما ما قاله الفاضل الدّوّاني» قبل فقرتين.

(٤) قوله: «لأنه له وجه» هو جوابُ «لو» في قوله: «لو قيل في معرض الاعتراض» الوارد في

أول الفقرة.

(٥) سقط من (أ): «إمكان».

يكون قابلاً للأزلية؛ إذ المفروض أن المعنى المذكور علة للحاجة الأزلية اللازمة لذات الممكن، فلا يمكن أن يكون مُستفاداً من الغير حاصلاً في الممكن بعدما لم يكن حاصلاً فيه، وإذا ثبت إمكان الأزلية في كل ممكن بحكم الملازمة المذكورة لا يبقى الاحتمال المزبور.

ومنهم من قال في مقابلة الرد المذكور بطريق المعارضة بالمثل: «إن الإمكان أيضاً متأخر عن الوجود لكونه كيفية ليسبته<sup>(١)</sup> إلى الماهية، فلا يصلح علة للحاجة المتقدمة عليه»، فلا وجه له، لأن تأخر الإمكان عن مفهوم الوجود لا عن ثبوته للماهية، ولهذا يوصف كل منهما به قبل الانقسام، بخلاف الحدوث، فإن تأخره عن ثبوت الوجود للماهية، ولهذا لا يوصف واحد منهما به قبل الانقسام<sup>(٢)</sup>.

والفاضل الشريف قد تصرف في هذا المقام، حيث قال في «الحواشي» التي علقها على «شرح التجريد»<sup>(٣)</sup>: «لا شك في تأخر الحدوث عن الإيجاد، ولهذا صح أن يقال: أوجد فحدث، وبذلك يتم المطلوب، سواء قلنا بتأخره عن الوجود أيضاً أو لا»، ولكنه لم يصب؛ لأنه إن أريد بالحدوث المعنى المراد في هذا المقام - وهو مسبوقية الوجود بالعدم - فلا صحة لتفريعه على الإيجاد، لأنه من لوازم الوجود التي لا<sup>(٤)</sup> تأثير للموجد

(١) في (ج): «النسبة»، وفي (ل): «نسبة».

(٢) المعارضة وجوابها المذكورتان يتخو مما هنا في «الشرح القديم للتجريد» للأصفهاني (١/ ٢٧٩)، و«الشرح الجديد للتجريد» للقوشي (ص: ٤٢ - ٤٣). والمعارضة دون جوابها مذكورة في «شرح المقاصد» للتفتازاني (١/ ٤٩٠).

(٣) أي: «تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد» المعروف بـ «الشرح القديم» للعلامة الشمس الأصفهاني (ت ٧٤٩).

(٤) سقط من (ج): «لا».

ولا مدخل لإيجاده فيه، على ما بيّن في محلّه، واعتَرَفَ به هذا الفاضل حيث قال في «الحواشي» التي علّقها على «شرح المطالع»<sup>(١)</sup>: «المعلول إذا كان حادثاً فالمستند منه إلى الفاعل وجوده، وأما حدوثه - أعني: كون وجوده مسبوقاً بعدمه، أو كونه خارجاً من العدم إلى الوجود - فصفة لازمة لوجوده أو له إذا وجد بعد عدمه، ولا يتصور أن يكون للموجود مدخل فيها أصلاً»<sup>(٢)</sup>.

وإن أريد به المعنى الآخر له - وهو الخروج من العدم إلى الوجود - فلا مَسَاسَ بالمقام، كما لا يخفى على ذوي الأفهام. ومن هاهنا تبيّن أنه لم يتميّز عند الفاضل المذكور أحد معنيي الحدث عن الآخر، وهذا ما وعدناك فيما سبق، فتدبّر.

#### [دليل القول بأنّ علة الحاجة هي الإمكان]

واستدلّ المحققون على أنّ علة الحاجة إلى الغير هي الإمكان وحده؛ بأنّ العقل إذا لاحظ معنى الإمكان حكم بأنّ موصوفه محتاج إلى الغير، وإن لم يتصور غيره. والفاضل الطوسي قرّر الدليل المذكور في «التجريد» هكذا: «إذا لاحظ الذهن الممكن موجوداً طلب العلة، وإن لم يتصور غيره»<sup>(٣)</sup>، ولم يصب في زيادة قوله: «موجوداً»، لأنّ المقام مقام تجريد الإمكان عن سائر الأوصاف في الملاحظة، حتّى

(١) يعني: «حاشية» السيّد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦) على «شرح المطالع»، وهو «لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار» لقطب الدين الرازي التّخّاني (ت ٧٦٦)، و«مطالع الأنوار» متن في علم المنطق للسّراج الأرموي (ت ٦٨٢).

(٢) «الحاشية الكبرى على شرح المطالع» للشريف الجرجاني (ص: ١٤٣).

(٣) «تجريد العقائد» للطوسي (١/ ٢٧٧) بشرح الأصفهاني، أو (ص: ٤١) بشرح القوشي.

يَتَعَيَّنُ اسْتِقْلَالُهُ فِي الْعِلِّيَّةِ بِثَبُوتِ عَدَمِ مَدْخَلِيَّةِ الْغَيْرِ فِيهَا، وَلِذَلِكَ فُرِضَ عَدَمُ تَصَوُّرِ الْغَيْرِ مَعَهُ، وَعَلَى تَقْدِيرِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ يَكُونُ الْمَلْحُوظُ الْإِمْكَانَ مَعَ الْوُجُودِ، لَا الْإِمْكَانَ وَحْدَهُ، فَلَا يَظْهَرُ عَدَمُ دُخُولِ<sup>(١)</sup> غَيْرِ الْإِمْكَانِ فِي الْحَاجَةِ، فَلَا يَتِمُّ الْمَطْلُوبُ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ يُنَافِي الْغَرَضَ الْمَذْكُورَ، لِأَنَّهُ مُطْلَقُ «الْغَيْرِ» صَادِقٌ عَلَى الْوُجُودِ، وَتَخْصِيصُ «الْغَيْرِ» بِمَا عَدَاهُ مِمَّا لَا يُسَاعِدُهُ الْمَقَامُ.

عَلَى أَنَّ نِسْبَةَ الْإِمْكَانِ فِي الْعِلِّيَّةِ الْمَذْكُورَةِ إِلَى طَرَفِي الْمُمْكِنِ عَلَى السَّوَاءِ، فَإِنَّهُ كَمَا يُحَوِّجُهُ فِي طَرَفِ الْوُجُودِ إِلَى الْعِلَّةِ، كَذَلِكَ يُحَوِّجُهُ فِي طَرَفِ الْعَدَمِ إِلَيْهَا، فَلَا وَجْهَ<sup>(٢)</sup> لِتَخْصِيصِ الْوُجُودِ بِالذِّكْرِ فِي صَدْدِ بَيَانِ مَا هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَدَمِ، فَافْهَمْ. نَعَمْ، لَا بُدَّ مِنَ الْقَيْدِ الْمَذْكُورِ فِي تَقْرِيرِ الْاسْتِدْلَالِ عَلَى الْخِلَافِيَّةِ الْأُخْرَى، وَهِيَ أَنَّ مَا فِيهِ حَاجَةُ الْمُمْكِنِ الْمَوْجُودِ إِلَى الْفَاعِلِ الْمُوْجِدِ مَاذَا؟ هَلْ هُوَ وَجُودُهُ أَمْ حَدُوثُهُ؟ عَلَى مَا مَرَّ بَيَانُهُ قَبْلَ هَذَا، فَتَقْرِيرُ الْاسْتِدْلَالِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فِي «التَّجْرِيدِ» إِنَّمَا يَنْطَبِقُ عَلَى هَذِهِ الْخِلَافِيَّةِ، لَا عَلَى الَّتِي نَحْنُ بِصَدْدِهَا، وَلَا مَجَالَ لِحَمْلِهِ عَلَيْهَا، لِأَنَّ قَوْلَهُ بَعِيدَ مَا ذُكِرَ: «ثُمَّ الْحَدُوثُ كَيْفِيَّةُ الْوُجُودِ، فَلَيْسَ عِلَّةً لِمَا تَقَدَّمَ»<sup>(٣)</sup> صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْخِلَافِيَّةِ الَّتِي نَحْنُ بِصَدْدِ بَيَانِهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ يُطْلَقُ الْإِمْكَانُ وَيُرَادُ بِهِ: عَدَمُ اقْتِضَاءِ الْمَاهِيَةِ وَاحِدًا مِنْ طَرَفِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَقَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ: سَلْبُ الْضَرُورَةِ الدَّائِيَّةِ عَنْ طَرَفِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَقَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ: تَسَاوِي نِسْبَةِ الْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ إِلَى طَرَفِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ. وَكُلُّ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي قَابِلٌ لِأَنَّهُ يُرَادَ هَاهُنَا، وَاسْتِعْمَالُ لَفْظِ الْإِمْكَانِ فِيهِ

(١) فِي (أ) وَ(ج): «دُخِلَ».

(٢) فِي (أ): «فَلَا حَاجَةَ».

(٣) «تَجْرِيدُ الْعُقَائِدِ» لِلطُّوسِيِّ (١/ ٢٧٧) بِشَرْحِ الْأَصْفَهَانِيِّ، أَوْ (ص: ٤٢ - ٤٣) بِشَرْحِ الْقَوْشِيِّ.

شائع<sup>(١)</sup>، ولا بُدَّ في تقرير الاستدلالِ مِنْ تَعْيِينِ واحدٍ منها بالإرادة، فإذا أُريدَ واحدٌ منها يَتَجَهُّ الْمُنَاقَشَةُ بِأَحَدِ الْبَاقِيَيْنِ؛ بَأَن يُقَالَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ عِلَّةُ الْحَاجَةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، بَلْ أَحَدَ الْمَعْنِيَيْنِ الْآخَرَيْنِ؟

قلتُ: نعم، يُسْتَعْمَلُ لَفْظُ الْإِمْكَانِ فِي الْمَعْنَى الْمَذْكُورَةِ اسْتِعْمَالًا شَائِعًا، لَكِنَّ الْأَصْلَ فِيهَا هُوَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ، وَالْمَعْنَى الثَّانِي مُتَرْتَّبٌ عَلَيْهِ تَرْتَّبُ الْأَثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ التَّامِّ، وَالْمَعْنَى الثَّلَاثُ مُتَرْتَّبٌ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي كَذَلِكَ، وَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى الْمَذْكُورَةُ مُتَرْتِّبَةً بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بَحِثُ لَا يُتَصَوَّرُ الْإِنْفِكَاءُ بَيْنَهَا نُزْلُ الْكُلِّ مَنَزَلَةً مَعْنَى وَاحِدٍ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ نُظِرَ إِلَى أَصَالَةِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ يَكُونُ حَمْلُ الْإِمْكَانِ الْمَذْكُورِ فِي الْاسْتِدْلَالِ الْمَرْبُورِ عَلَيْهِ أَوَّلَى، وَإِنْ نُظِرَ إِلَى أَنَّ تَرْتَّبَ الْحَاجَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْآخِرِ بِلَا وَاسِطَةٍ، بِخِلَافِ الْآخِرَيْنِ، فَإِنَّ تَرْتَّبَهَا عَلَى الثَّانِي بِوَاسِطَةٍ، وَعَلَى الْأَوَّلِ بِوَاسِطَتَيْنِ، يَكُونُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ أَوَّلَى، فَلِكُلِّ وَجْهٍ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قُلْتُ: أَلَيْسَ لِلْإِمْكَانِ مَعْنَى آخَرُ غَيْرُ مَا ذُكِرَ، وَهُوَ - عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْفَاضِلُ الشَّرِيفُ فِي «شَرْحِهِ لِلْمَوَاقِفِ» - : مَا بِهِ يَمْتَنَزُ ذَاتُ الْمُمَكِّنِ عَنِ الْغَيْرِ؟<sup>(٣)</sup>

قلتُ: ذَلِكَ ظَنُّ صَاحِبِ «الْمَوَاقِفِ»، وَتَبِعَهُ الْفَاضِلُ الْمَذْكُورُ، وَلَا أَثَرُ لَهُ فِي كُتُبِ الْقَدَمَاءِ، وَكَأَنَّهُ قَاسَهُ عَلَى الْوُجُوبِ، كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِ، حَيْثُ فَصَّلَ مَعْنَى الْوُجُوبِ بِقَوْلِهِ: «فَالأَوَّلَى: اسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ الْغَيْرِ، وَالثَّانِيَةُ: كَوْنُ ذَاتِهِ مُقْتَضِيَةً لَوْجُودِهِ، وَالثَّلَاثَةُ: الشَّيْءُ الَّذِي بِهِ يَمْتَنَزُ الذَّاتُ عَنِ الْغَيْرِ»، ثُمَّ قَالَ: «وَكَذَا الْإِمْكَانُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) زاد في (أ): «ذائع».

(٢) في (أ): «وجهة».

(٣) «شرح المواقف» للجرجاني (١/ ٣٢٨)، أو (٣/ ١٠٩) بحاشيته.

(٤) «المواقف» للإيجي (١/ ٣٢٧-٣٢٨)، أو (٣/ ١٠٧-١٠٩) بحاشيته.

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ: أَنَّ مَا بِهِ يَمْتَنَزُّ الذَّاتُ عَنِ الْغَيْرِ مَفْهُومٌ وَاحِدٌ، وَالتَّعَدُّدُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ النِّسْبَةِ إِلَى ذَاتٍ الْوَاجِبِ تَارَةً، وَإِلَى ذَاتٍ الْمُمَكِّنِ أُخْرَى، وَهَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ الْاِخْتِلَافَ<sup>(١)</sup> فِي الْحَقِيقَةِ، كَمَا فِي الشَّخْصِ<sup>(٢)</sup>.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْاِسْتِدْلَالَ الْمَذْكُورَ مَبْنَاهُ عَلَى ثُبُوتِ أَنَّ الْعِلْمَ بِتَحَقُّقِ الشَّيْءِ إِنَّمَا يَسْتَلْزِمُ الْعِلْمَ بِتَحَقُّقِ شَيْءٍ آخَرَ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ عِلَّةً مُسْتَقِلَّةً<sup>(٣)</sup> لِلثَّانِي، وَلِلْخَصْمِ أَنْ يَمْنَعَ ذَلِكَ الْمَبْنَى وَيَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَوَّلًا أَنَّ الْاِسْتِلْزَامَ الْمَذْكُورَ مِنْ خَوَاصِّ الْعِلَّةِ، فَإِنَّهُ مِمَّا لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ حُجَّةٌ، وَلَمْ تَشْهَدْ لَهُ الْبَدِيهَةُ، وَلَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مِنْ خَوَاصِّهَا بِشَرَطِ الْاِسْتِقْلَالِ، فَإِنَّا إِذَا عَلِمْنَا حَصُولَ الْجُزْءِ الْآخِرِ مِنَ الْعِلَّةِ التَّامَّةِ - وَلَوْ كَانَ مُعَدًّا<sup>(٤)</sup> - نَجْزِمُ<sup>(٥)</sup> بِحَصُولِ الْمَعْلُولِ.

وَتَوْضِيحُ الْمَنْعِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْاِسْتِلْزَامَ بَيْنَ الْعِلْمَيْنِ لَا يَدُلُّ عَلَى عِلِّيَّةِ الْمَعْلُومِ

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «مِنْ النِّسْبَةِ إِلَى ذَاتٍ الْوَاجِبِ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ج) وَ(ل).

(٢) فِي (ل): «لَا فِي التَّشْخِصِ».

(٣) وَهِيَ الْعِلَّةُ التَّامَّةُ، كَمَا فِي «كَشَافِ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ» لِلتَّهَانَوِيِّ (٢/ ١٢٠٩).

(٤) أَي: وَلَوْ كَانَ الْجُزْءُ الْآخِرُ مِنَ الْعِلَّةِ مُعَدًّا لِلْمَعْلُولِ فَقَطْ.

وَالْعِلَّةُ التَّامَّةُ: هِيَ جَمِيعُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ، فَيَدْخُلُ فِيهَا الشَّرَاطُ وَزَوَالُ الْمَوَانِعِ، كَمَا فِي «تَسْدِيدِ الْقَوَاعِدِ» لِلْأَصْفَهَانِيِّ (١/ ٤٧٥)، وَ«التَّعْرِيفَاتِ» لِلْجَرَجَانِيِّ (ص: ١٥٤).

وَالْعِلَّةُ الْمُعَدَّةُ: هِيَ الْعِلَّةُ الَّتِي يَتَوَقَّفُ وَجُودُ الْمَعْلُولِ عَلَيْهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجِبَ وَجُودُهَا مَعَ وَجُودِهِ، كَالْخَطَوَاتِ، فَهِيَ تُقَرَّبُ الْمَعْلُولُ مِنْ عِلَّتِهِ بَعْدَ بُعْدِهِ عَنْهَا، كَمَا فِي «تَسْدِيدِ الْقَوَاعِدِ» لِلْأَصْفَهَانِيِّ (١/ ٥٣٧)، وَ«التَّعْرِيفَاتِ» لِلْجَرَجَانِيِّ (ص: ١٥).

(٥) فِي (أ): «مُعَدًّا يَجْزِمُ»، وَأَمْرُهُ قَرِيبٌ، وَفِي (ل): «مُعَدَّدُ الْجُزْمِ»، وَفِي (ج): «بَعْدَ الْجُزْمِ»، وَكِلَاهُمَا خَطَأٌ.



الأول للمعلوم الثاني<sup>(١)</sup>؛ لجواز أن يستلزم العلم ببعض المغلولات المعنية العلم بالعلّة المعنية، وإن لم يكن الاستلزام من جانب المغلول كلياً، كالذي من جانب العلة.

وبهذا التقرير اندفع ما ذكره الفاضل الشريف في معرض الجواب، حيث قال في «الحواشي التجريدية»: «لأننا<sup>(٢)</sup> نقول: العلم بوجود المغلول لا يستلزم العلم بوجود علة معينة، بل بوجود<sup>(٣)</sup> علة ما».

وتفصيل وجه الاندفاع: أنه إن أراد أنه لا شيء من المغلولات يستلزم العلم بها العلم بالعلّة المعنية فلا نسلم ذلك، بل نمنعه إلى أن يقوم عليه الدليل، وأنّى ذلك؟

وإن أراد أن استلزام العلم بالمغلول المعين للعلم بالعلّة المعنية ليس كلياً لتخلّفه في بعض المواد فمسلّم، ولكن لا يجدي في دفع ما ذكرنا؛ إذ يكفينا جواز أن يكون العلم ببعض المغلولات بخصوصه مستلزماً للعلم بالعلّة المعنية، ويكون الإمكان من هذا القبيل.

ولا يهملنا كليّة هذا الاستلزام، كما توهمه الفاضل القوشي<sup>(٤)</sup>، حيث قال في «الشرح الجديد للتجريد»: «والجواب أنه يجب العلم بأن الأوسط ملزوم للأكبر؛ ضرورة اشتراط العلم بالكبرى الكليّة، فالمغلول لما جاز أن يكون له

(١) في (ج): «علية معلول الأول لمعلول الثاني»، وفي (أ): «عليه معلوم الأول لمعلوم الثاني».

(٢) في (ل): «لا»، وهو خطأ.

(٣) سقط من (ج): «المغلول لا يستلزم العلم بوجود علة معينة بل بوجود».

(٤) علاء الدين (ت ٨٧٩)، وقد تقدّم التعريف به في التعليق على «رسالة في تحقيق المعجزة».

عِلْلٌ مُتَعَدِّدَةٌ لَمْ يَصْلُحْ<sup>(١)</sup> لَأَن يُسْتَدَلَّ بِوُجُودِهِ عَلَى وَجُودِ وَاحِدٍ مِنْ عِلَلِهِ<sup>(٢)</sup>.  
انتهى كلامه؛ إذ نحنُ في صَدَدِ الْمَنْعِ لَا فِي صَدَدِ الْإِسْتِدْلَالِ، وَالتَّمَسُّكُ بِظُهُورِ  
عَدَمِ الْعِلِّيَّةِ فِي جَانِبِ الْحَاجَةِ لَا يُجْدِي نَفْعاً، لَأَنَّ إِبْطَالَ السَّنَدِ الْأَخْصَصِ لَا  
يَكْفِي فِي إِثْبَاتِ الْمُقَدِّمَةِ الْمَمْنُوعَةِ، أَعْنِي: أَنَّ مَا ذُكِرَ أَوَّلًا إِذَا عُرِضَ عَلَى قَانُونِ  
الْمُنَاطَرَةِ<sup>(٣)</sup> يَكُونُ مَنَعاً وَسَنَدًا أَخْصَصَ مِنْهُ، وَالتَّعَرُّضُ لِلْسَّنَدِ الْأَخْصَصِ وَلَوْ بِالْإِبْطَالِ  
لَا يُجْدِي نَفْعاً فِي دَفْعِ الْمَنْعِ.

وبهذا التَّفْصِيلِ اندَفَعَ مَا ذَكَرَهُ الْفَاضِلُ الشَّرِيفُ فِي «الْحَوَاشِي» الْمَذْكُورَةِ أَيْضاً  
بِقَوْلِهِ: «وَأَيْضاً كَوْنُ الْإِمْكَانِ مَعْلُولاً لِلْإِفْتِقَارِ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ».

فَإِنْ قُلْتُ: الْإِسْتِزَامُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ بِعِلِّيَّةٍ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ، أَوْ بِعِلِّيَّةٍ ثَالِثٍ  
لَهُمَا، وَالْإِحْتِمَالُ الْآخِرُ سَاقِطٌ هَاهُنَا بَدِيهَةٌ؟

قُلْتُ: إِنَّ الْحَصَرَ الْمَذْكُورَ غَيْرُ بَيِّنٍ وَلَا مُبَيِّنٍ، وَبَعْدَ تَسْلِيمِهِ سَقُوطُ الْإِحْتِمَالِ  
الْآخِرِ<sup>(٤)</sup> غَيْرُ مُسْلَمٍ، وَدَعْوَى الْبَدِيهَةِ فِيهِ مُكَابَرَةٌ، كَيْفَ وَالْعَقْلُ لَا يَنْقَبِضُ عَنْ تَجْوِيزِ  
أَن يَكُونَ الْمَاهِيَةُ مَبْدَأَ لِكُلِّ مِنْ وَضْفِي الْإِمْكَانِ وَالْحَاجَةِ ابْتِدَاءً؟ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي  
الْإِسْتِزَامِ بَيْنَ الْعِلْمَيْنِ، وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ تَابِعٌ لِلْإِسْتِزَامِ بَيْنَ الْمَعْلُومَيْنِ.

وَبِمَا قَدَّرْنَاهُ اندَفَعَ مَا ذَكَرَهُ الْفَاضِلُ الشَّرِيفُ فِي «الْحَوَاشِي» الْمَذْكُورَةِ أَيْضاً  
بِقَوْلِهِ: «عَلَى أَنَّا نَقُولُ: الْبَدِيهَةُ تَشْهَدُ بِأَنَّ افْتِقَارَ الْمُمَكِّنِ إِمَّا لِإِمْكَانِهِ أَوْ لِحُدُوثِهِ، وَإِنْ

(١) فِي (ج): «يَصَحُّ»، وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ (أ) وَ(ل)، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي «شَرْحِ الْقَوْشِي».

(٢) «الشَّرْحُ الْجَدِيدُ لِلتَّجْرِيدِ» لِلْقَوْشِي (ص: ٤٢).

(٣) فِي (أ): «الْمَعَارِضَةُ».

(٤) سَقَطَ مِنْ (ج) وَ(ل): «الْآخِر».

عِلَّةُ الْإِفْتِقَارِ لَيْسَتْ خَارِجَةً عَنْهُمَا، فَلَمَّا اسْتَلْزَمَ الْعِلْمُ بِالْمَكَانِ وَحْدَهُ الْعِلْمَ بِالْإِفْتِقَارِ  
عُلِمَ أَنَّهُ الْعِلَّةُ، وَعُلِمَ أَنَّ الْحَدُوثَ لَيْسَ مُعْتَبَرًا فِي الْعِلِّيَّةِ؛ لَا اسْتِقْلَالًا وَلَا جُزْأً وَلَا  
شَرْطًا<sup>(١)</sup>.

بَقِيَ<sup>(٢)</sup> هَاهُنَا مَوْضِعُ بَحْثٍ، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ: «عُلِمَ أَنَّهُ الْعِلَّةُ» مَبْنَاهُ عَلَى أَنَّ مَا لَا  
يَكُونُ مُسْتَقِلًّا فِي ثُبُوتِ شَيْءٍ لَا يَسْتَلْزِمُ الْعِلْمُ بِثُبُوتِهِ الْعِلْمَ بِثُبُوتِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَإِنْ  
جَازَ ذَلِكَ الْاسْتِلْزَامُ فِي طَرَفِ الْإِنْتِفَاءِ، فَلَا اتِّجَاهَ لِأَن يُقَالَ: إِنَّا نَجْزِمُ بَعْدَمَ الْكُلِّ الَّذِي  
انْعَدَمَ بَعْدَمُ جُزْءٍ مُعَيَّنٍ مِنْ أَجْزَائِهِ بِمُجَرَّدِ الْجَزْمِ بَعْدَمَ جُزْءٍ آخَرَ مِنْهَا، وَمُوجِبُ مَا ذَكَرَهُ  
أَنْ يَكُونَ عَدَمُ الْجُزْءِ الْآخِرِ عِلَّةً مُسْتَقِلَّةً لِعَدَمِ الْكُلِّ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ، مَعَ أَنَّهُ لَا  
دَخَلَ لَهُ فِيهِ؛ لَا اسْتِقْلَالًا وَلَا انْضِمَامًا عَلَى الْغَيْرِ.

وَلَا لِمَا<sup>(٣)</sup> قِيلَ: إِنَّا نَجْزِمُ بَعْدَمَ الْكُلِّ الَّذِي انْعَدَمَ بَعْدَمَ الْجُزْأَيْنِ مَعًا بِمُجَرَّدِ  
الْجَزْمِ بَعْدَمَ جُزْءٍ وَاحِدٍ، وَعَلَى مُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ الْجُزْءِ فِي الصُّورَةِ  
الْمَذْكُورَةِ عِلَّةً مُسْتَقِلَّةً لِذَلِكَ الْعَدَمِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْعِلَّةَ الْمُسْتَقِلَّةَ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ  
إِنْتِفَاءُ الْجُزْأَيْنِ مَعًا، عَلَى مَا صَرَّحُوا بِهِ فِي مَوْضِعِهِ.

وَبِالْجُمْلَةِ، يَسْلَمُ مَا ذَكَرَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ عَنْ تَطَرُّقِ النَّقْضِ بَأْيٍ وَجْهِ  
كَانَ، وَأَمَّا الْمَنْعُ الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ فَلَا يَسْلَمُ عَنْهُ.

(١) وَذَكَرَهُ أَيْضًا الْقَوْشِي فِي «الشرح الجديد للتجريد» (ص: ٤٢).

(٢) فِي (ل): «يَعْنِي»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَفِي (أ): «بَلْ بَقِيَ»، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) فِي (ل): «بِمَا».

وَقَوْلُهُ: «لَا لِمَا قِيلَ» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «لَأَن يُقَالَ»، أَيْ: «لَا اتِّجَاهَ لِأَن يُقَالَ...»، وَلَا اتِّجَاهَ أَيْضًا لِمَا  
قِيلَ...».

وَاسْتَدَلَّ الْفَاضِلُ الْقَوْشِيُّ فِي «الشرح الجديد للتجريد» عَلَى أَصْلِ الْمَطْلَبِ بِـ «أَنَّ الْعَقْلَ يَحْكُمُ بِأَنَّ الْمُمَكِّنَ يَتَسَاوَى طَرَفَا وجودِهِ وَعَدَمِهِ، فَاحْتَاجَ إِلَى مُرْجِّحٍ يُرْجِّحُ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَالْحَكْمُ بِأَنَّ أَحَدَ الْمُتَسَاوَيْنِ لَا يَتَرَجَّحُ عَلَى الْآخَرِ إِلَّا بِمُرْجِّحٍ ضَرُورِيٍّ يَجْزِمُ»<sup>(١)</sup> بِهِ الصَّبِيانُ، بَلْ هُوَ مَرْكُوزٌ فِي طِبَائِعِ الْبَهَائِمِ، وَلِذَلِكَ تَرَاهَا تَنْفِرُ مِنْ صَوْتِ الْخَشَبِ، وَهَذَا التَّرْتِيبُ الْعَقْلِيُّ الَّذِي هُوَ مُؤَدِي لَفَظِ الْفَاءِ بَيْنَ الْإِمْكَانِ وَالْحَاجَةِ هُوَ الْمُرَادُ بِالْعِلِّيَّةِ، فَالْإِمْكَانُ عِلَّةٌ لِلْحَاجَةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ»<sup>(٢)</sup>.

وَمَبْنَى هَذَا الِاسْتِدْلَالِ عَلَى أَنَّ يَكُونُ الْفَاءُ الْمَذْكُورَةُ مِنْ خَوَاصِّ الْعِلَّةِ الْمُسْتَقِلَّةِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَيْهَا<sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ الْمَبْنَى لَمْ يَثْبُتْ بَعْدُ، بَلْ نَقُولُ: ثَبَتَ خِلَافُهُ، حَيْثُ اسْتَعْمَلَهَا الْقَوْمُ فِي مُطْلَقِ التَّرْتِيبِ، سَوَاءً كَانَ تَرْتِيبٌ مَعْلُولٌ عَلَى عِلَّتِهِ الْمُسْتَقِلَّةِ أَوْ عَلَى الْجُزْءِ الْآخِرِ مِنْهَا، بَلْ اسْتَعْمَلُوهَا فِي مُطْلَقِ التَّعْقِيبِ، سَوَاءً كَانَ تَعْقِيبٌ مَعْلُولٌ لِلْعِلَّةِ أَوْ غَيْرِهِ، كَتَعْقِيبِ التَّفْصِيلِ لِلْإِجْمَالِ.

وَقَالَ الْفَاضِلُ الْمَذْكُورُ، فِي بَحْثِ السَّبَبِ مِنَ الشَّرْحِ الْمَزْبُورِ: «إِنَّ حَرَكَةَ الْيَدِ لَيْسَتْ عِلَّةً تَامَةً لِحَرَكَةِ الْمِفْتَاحِ؛ ضَرُورَةٌ تَوْقُفُهَا عَلَى الْيَدِ وَعَلَى الْعَصَلَاتِ وَعَلَى

(١) فِي (ج): «لَا يَجْزِمُ»، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) «الشرح الجديد للتجريد» للقوشي (ص: ٤٢). وَأَصْلُهُ لِلْإِيجِيِّ فِي «الْمَوَاقِفِ» (١/ ٣٤٠-٣٤١) «بِشَرْحِهِ» لِلْجَرَجَانِيِّ، أَوْ (٣/ ١٢٦-١٢٧) بِحَاشِيَّتِهِ.

(٣) عَلَى حَاشِيَةِ (أ) وَ(ج) هُنَا تَعْلِيقٌ لِلْمُصَنَّفِ، وَنُصِّهَ: «قَاتِلُهُ ابْنُ الْخَطِيبِ. مِنْهُ».

قُلْتُ: ابْنُ الْخَطِيبِ هُوَ مُحْيِي الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الرُّومِيُّ الْحَنْفِيُّ (ت ٩٠١)، لَهُ «حَاشِيَةٌ» عَلَى «حَاشِيَةِ» الشَّرِيفِ الْجَرَجَانِيِّ عَلَى «شَرْحِ التَّجْرِيدِ» لِلْأَصْفَهَانِيِّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِهِ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى «رِسَالَةِ فِي زِيَادَةِ الْوُجُودِ».

المفتاح وغيرها<sup>(١)</sup>، وهذا القول منه اعتراف بأن الترتيب العقلي الذي هو مؤدى لفظ الفاء بين حركة اليد وحركة المفتاح لا يدل على تمام<sup>(٢)</sup> المرتب عليه<sup>(٣)</sup> في عليّة المرتب.

ثم إن كون الحكم بأن أحد المتساويين لا يرجع على الآخر إلا لمرجح ضرورياً؛ مما لا حاجة إليه في هذا المقام، بل يكفي كون الحكم المذكور صحيحاً مطابقاً للواقع، ولا بُدَّ منه، حتى لا<sup>(٤)</sup> يُناقش في حكم العقل بترتب الاحتياج إلى المرجح على ما في الممكن من معنى الإمكان بأنه حكم كاذب لا عبرة به. \*

والفاضل الطوسي أشار في «التجريد» إلى دليل على أن الحدوث وحده ليس بعلة للحاجة، بقوله: «وقد يتصور - أي: الذهن - وجود الحادث فلا يطلبها»<sup>(٥)</sup>، وكان حقه أن يقول: «وقد يتصور حدوثه - أي: حدوث الممكن - ولا يطلبها»، أي: لا يطلب العلة، فإن الكلام في نفي علة حدوث الموجود، لا في نفي علة وجود الحادث.

ثم إن المهم نفي مطلق الطلب، لا نفي الطلب المقيد بالترتب على تصور وجود الحادث، وذلك ظاهر، وتقرير الدليل المذكور: أننا قد نتصور حدوث الموجود ولا نحصل لنا العلم بافتقاره إلى الغير، وهذا عند تصورنا حدوثه

(١) «الشرح الجديد للتجريد» للقوشي (ص: ٤٦)، وقد نقله عن «المحاكمات» للقطب الرازي.

(٢) في (ج): «عدم»، وهو خطأ.

(٣) في (أ): «علة»، وهو خطأ.

(٤) سقط من (ج): «لا».

(٥) «تجريد العقائد» للطوسي (١/ ٢٧٧) بشرح الأصفهاني، أو (ص: ٤٢) بشرح القوشي.

وَعَفَلْتِنَا عَنْ إِمْكَانِهِ، وَلَوْ كَانَ الْحَدُوثُ وَحْدَهُ عِلَّةً لِلْحَاجَةِ لَمَّا تَخَلَّفَ الْعِلْمُ بِهَا  
عَنِ الْعِلْمِ بِهِ إِلَّا أَنَّ الْفَاضِلَ الْمَذْكُورَ كُنَى بِطَلَبِ الْعِلَّةِ عَنِ الْجَزْمِ بِالْحَاجَةِ إِلَيْهَا،  
وَيَعْدَمُ طَلَبُهَا عَنْ عَدَمِ الْجَزْمِ بِهَا.

وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ أَنَّ مَبْنَى هَذَا الْاسْتِدْلَالَ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِالْعِلَّةِ التَّامَّةِ يَسْتَلْزِمُ  
الْعِلْمَ بِالْمَعْلُولِ، وَهَذَا الْمَبْنَى غَيْرُ مُبَيَّنٍّ فِي مَوْضِعٍ وَلَا بَيِّنٍ فِي نَفْسِهِ، كَيْفَ وَالْعَقْلُ  
يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ جِهَةُ الْعِلِّيَّةِ أَوْ كَوْنُهَا مُسْتَقِلَّةً غَيْرَ ظَاهِرَةٍ، فَلَا يُجْزَمُ بِمُجَرَّدِ الْعِلْمِ بِثَبُوتِهَا  
بثبوتِ مَعْلُولِهَا<sup>(١)</sup>؟

\*\*\*

(١) زاد بعدها في (أ): «تَمَّتِ الرِّسَالَةُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ».